السياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا منذ عام ٢٠١٤: دراسة في أبعاد الحركة الرئيسية

د. محمود زكريا محمود إبراهيم

مدرس العلوم السياسية بكلية الدراسات الأفريقية العليا– جامعة القاهرة

• المستخلص

يتمثل موضوع الدراسة في تناول أبعاد الحركة الرئيسية للسياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا منذ عام ٢٠١٤، والمتمثلة بالأساس في ثلاث أبعاد رئيسية (السياسية، الأمنية والعسكرية، الاقتصادية)، وتكمن أهمية الموضوع في ضوء أن المكون الأفريقي يعد بمثابة أحد الجوانب الرئيسية في الهوية المصرية على المستوى الخارجي تقليدياً بحكم التاريخ والجغرافيا، كما أن أفريقيا شكلت أحد أهم دوائر الحركة الرئيسية للسياسة الخارجية المصرية منذ قيام ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، فضلاً عن سعى مصر لإعادة تشكيل المدركات الأفريقية حيال مصر ودورها في أفريقيا عبر تبني اقتراب الشراكة الإقليمية. وقد تم تقسيم الدراسة محورين رئيسيين، أما الأول فيتمثل في الإطار النظري للدراسة، بينما يكمن الثاني في إلقاء الضوء على أبعاد الحركة الرئيسية للسياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا منذ عام ٢٠١٤، قبل أن تختتم الدراسة بقراءة تقويمية لواقع السياسة المصرية في أفريقيا، مع طرح رؤية مستقبلية تتضمن بعض السبل المقترحة لتفعيلها.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود تغير جذري بشكل إيجابي على كافة الأصعدة فيما يخص واقع السياسة المصرية تجاه أفريقيا منذ عام ٢٠١٤ وذلك بالمقارنة بالفترات السابقة، حيث أن ثمة تنامي كبير في كثافة التفاعلات المتعلقة بأبعاد الحركة الرئيسية على كافة المستويات، وتشير الرؤية المستقبلية إلى وجود استمرارية مرجحة فيما يخص تنامي التوجهات والتحركات المصرية تجاه أفريقيا بشكل كبير، كما طرحت مجموعة من السبل المقترحة لتعزيز سياسة مصر في أفريقيا، ولعل من أبرزها تعزيز دور الدبلوماسية غير الرسمية (الشعبية)، والتركيز بشكل أكبر على مختلف مكونات القوة الناعمة.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية، أفريقيا، أبعاد الحركة

- **Abstract**

The main The subject of the study focus on addressing Dimensions of the Egyptian foreign policy towards Africa since 2014, The importance of studying this subject lies in the fact that the African component is one of the main Pillars of Egyptian identity, and Africa has formed one of the most important circles of the main movement of Egyptian foreign policy since the revolution June 30, 2013, moreover Egypt seeks to reshape African perceptions toward its role in Africa by adopting regional partnership approach that based on integration and joint cooperation with the African countries. This study was divided into two main Parts; the first is the theoretical framework, while the second focus on the main Dimensions of the Egyptian foreign policy towards Africa since 2014, and conclusion, which includes an evaluation of the Egyptian policy in Africa, beside adopting future vision.

This study concluded that there is a positive radical change at all levels regarding the reality of the Egyptian foreign policy towards Africa since 2014 compared to the previous periods, as there is a significant increase in the intensity of interactions associated with all the main dimensions. In addition, the future vision indicates to continuity with regard to the growing Egyptian movement toward Africa, and proposed a set of ways to enhance Egypt's policy in Africa, which includes strengthening of the role of popular diplomacy, and focus on the soft power.

Keywords: Foreign Policy, Africa, Movement Dimensions.

- **مقدمة**

شهدت السياسة الخارجية المصرية تحولاً جذرياً حيال التفاعل مع القارة الأفريقية منذ قيام ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، وتحديداً مع وصول الرئيس السيسي لسدة الحكم في منتصف عام ٢٠١٤، حيث بدأت مصر في تكثيف حجم تفاعلاتها البينية بأبعادها المختلفة مع أفريقيا بأقاليمها المختلفة، وذلك من أجل استعادة المكانة التاريخية والدور الريادي المصري في أفريقيا، والذي كان قد شهد مرحلة من التراجع الملحوظ منذ أواسط عقد التسعينيات من القرن العشرين، وهو ما جعل مصر تستهدف إعادة تموضع الدائرة الأفريقية ضمن أبعاد الحركة الرئيسية المرتبطة بسياستها الخارجية، ولعل ذلك يتسق مع تبنيها لمبدأ التوازن والانفتاح بين مختلف الأطراف الخارجية سواءً التي تنتمى إلى المعسكر الشرقي أو الغربي.

وتكمن **أهمية الدراسة** في ضوء مجموعة من الاعتبارات الرئيسية، والمتمثلة في كون أن المكون الأفريقي يعد بمثابة أحد الجوانب الرئيسية على المستوى الخارجي في الهوية المصرية تقليدياً بحكم التاريخ والجغرافيا، كما أن أفريقيا باتت تشكل أحد أهم دوائر الحركة الرئيسية للسياسة الخارجية المصرية منذ قيام ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، وذلك في إطار تبني مصر لمبدأ التعددية والتنوع في إطار تفاعلاتها حيال المجال الخارجي لها، وهو ما يعنى خضوع هيكل ومضامين السياسة الخارجية المصرية لإعادة تشكيل تام بالمقارنة بالفترات السابقة على ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، ويضاف إلى ذلك سعي مصر لإعادة تشكيل المدركات الأفريقية حيالها وحيال دورها في أفريقيا عبر تبني اقتراب الشراكة الإقليمية القائمة على التكامل والتعاون البيني المشرك مع دول القارة الأفريقية.

وتتمثل **أهداف الدراسة** في التعرف على موقع الدائرة الأفريقية في السياسة الخارجية المصرية منذ عام ٢٠١٤، وتناول أبعاد الحركة الرئيسية للسياسة المصرية تجاه أفريقيا خلال هذه الفترة الزمنية، وكذلك التطرق للمؤشرات الإجرائية أو الجوانب الحاكمة للأبعاد

المختلفة لهذه الحركة، بالإضافة إلى تبني بعض الأطر المستقبلية المقترحة بشأن تعزيز وتفعيل السياسة المصرية تجاه أفريقيا على مختلف المستويات.

وتتمثل **إشكالية الدراسة** في معالجة المرتكزات الرئيسية الحاكمة للسياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا منذ عام ٢٠١٤، والتي شكلت أبعاداً مركزية لاستعادة الدور المصري في أفريقيا بعد سنوات من الانقطاع الذي ظل قائماً منذ منتصف عقد التسعينيات من القرن العشرين وصولاً إلى ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، ولذا طرحت الدراسة **تساؤلاً رئيسياً** مفاده: ما أبعاد الحركة الرئيسية للسياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا خلال هذه الفترة الزمنية؟، وللإجابة على هذا التساؤل تطرح الدراسة جملة من **التساؤلات الفرعية** المتمثلة فيما يلي:

١. ما هو مفهوم السياسة الخارجية والنماذج التحليلية لها؟
٢. ماهي المؤشرات المندرجة في إطار البعد السياسي لسياسة مصر تجاه أفريقيا؟
٣. ما طبيعة القضايا العسكرية والأمنية الرئيسية لسياسة مصر تجاه أفريقيا؟
٤. ماهي المجالات الاقتصادية الرئيسية الحاكمة لسياسة مصر تجاه أفريقيا؟
٥. ما مستقبل السياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا؟

وفيما يخص **منهج الدراسة** فقد تبنت الدراسة مقولات "النظرية الواقعية" في العلاقات الدولية كإطار ناظم للموضوع محل الدراسة، والتي ترتكز بالأساس على جملة من الافتراضات الرئيسية، ولعل من أبرزها: تعد الدولة الوطنية "Nation–State " هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية وأن الفاعلين الآخرين من قبيل المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسية هم بمثابة فاعلون ثانويون، الدولة فاعل رشيد " Rational Actor"، حيث يحكمها أهداف ومصالح وطنية مرتبطة بالأساس بأمنها القومي، العلاقات الدولية تتم في ظل نظام دولي يتسم بالفوضوية "Anarchic"، فضلاً عن أن الصراع على القوة هو جوهر العلاقات الدولية.

وترتيباً على ما سبق، تم **تقسيم الدراسة** إلى محورين رئيسيين، أما الأول فيتمثل في الإطار النظري للدراسة، وسيتم من خلاله تناول مفهوم السياسة الخارجية والنماذج التحليلية لها، بينما يكمن الثاني في إلقاء الضوء على أبعاد الحركة الرئيسية للسياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا منذ عام ٢٠١٤، والمتمثلة في البعد (السياسي، العسكري والأمني، الاقتصادي)، فضلاً عن خاتمة الدراسة التي تتضمن قراءة تقويمية لواقع السياسة المصرية في أفريقيا، مع طرح رؤية مستقبلية تتضمن بعض السبل المقترحة لتفعيلها، ويمكن تناول ذلك عبر المحاور التالية:

- **المحور الأول: الإطار النظري للدراسة**

يعد مفهوم السياسة الخارجية بمثابة المفهوم المركزي في الموضوع محل الدراسة، ولا يوجد ثمة اتفاق في أوساط الباحثين المعنيين بهذا المفهوم لتقديم تعريف واحد جامع ومانع له وذلك شأنه شأن أي مفهوم آخر في إطار حقل العلوم الاجتماعية، حيث تتفاوت هذه التعريفات وفقاً لمنطلقات وأسس فكرية عدة حكمت الأطروحات الواردة في هذا الشأن، ومن نماذج هذه التعريفات ذلك الذي قدمه الدكتور "محمد السيد سليم"، والذي عرفها على أنها "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المجال الخارجي".

كما عرفها الدكتور حامد ربيع على أنها "جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية"، وعلى جانب آخر عرفها "باتريك مورجان" على أنها "التصرفات الرسمية المحددة التي يقوم بها صانعو القرار السلطويون في الحكومة الوطنية، أو ممثلوهم بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين"، وكذلك عرفها "مودلسكي" على أنها "نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى ولأقلمة أنشطتها طبقاً للبيئة الدولية"[١].

وفيما يخص تحليل السياسة الخارجية للدول بصفة عامة، يمكن القول بوجود خمسة نماذج رئيسية في هذا الشأن، والتي قدم الباحث "غراهام أليسون" (Graham Allison)

الثلاثة نماذج الأولى منها في كتابه الذي يحمل عنوان "جوهر القرار: شرح أزمة الصواريخ الكوبية" الصادر في عام ١٩٧١[٢]، ويمكن تناولهم على النحو التالي:

أولاً: نموذج الفاعل الرشيد "العقلاني" (Rational Actor Model)

يعد النموذج الأكثر انتشاراً بين نماذج تحليل السياسة الخارجية، ويفترض أن الفاعل الرئيسي في السياسة الخارجية هو فرد رشيد "عقلاني" يمكن الاعتماد عليه لاتخاذ قرارات مستنيرة ومحسوبة تزيد من القيمة والفوائد المتصورة للدولة، ويعتمد هذا النموذج على التفاعلات الفردية المرتبطة بالدولة على المستوى الفردي والقائمة بينها وبين الدول الأخرى، وكذلك يفترض توافر المعلومات الكاملة لصانعي السياسات من أجل اتخاذ القرار الأمثل وأن الإجراءات المتخذة على مدار الوقت تتسم بالاتساق والتماسك.

كما أكد هذا النموذج على أن هناك أربع خطوات رئيسية في عملية صنع القرار لدى الفاعل العقلاني والمتمثلة في: تحديد المشكلة، تحديد النتائج المرجوة، تقييم عواقب خيارات السياسة المحتملة، وأخيراً اتخاذ القرار الأكثر عقلانية لتحقيق أقصى قدر من النتائج ذات الفائدة المرجوة، وعلى الرغم من أن هذا النموذج يمكن أن يكون مجدياً في فهم الأهداف والمقاصد وراء إجراء السياسة الخارجية، بيد أن بعض الانتقادات قد وجهت له انطلاقاً من كونه لا يأخذ في الحسبان الحالات التي قد لا تكون فيها المعلومات الكاملة متاحة، وكذلك عدم مراعاة نسبية مفهوم "الرشادة أو العقلانية" أو العوامل التي قد تمنع اتخاذ القرار الرشيد.

ثانياً: نموذج السياسة البيروقراطية (Bureaucratic Politics Model)

يعتمد على تحليل القرارات على أساس أن إجراءات السياسة الخارجية يتخذها عدد من الكيانات المستقلة والمتنافسة داخل دولة معينة، ويقدم كل كيان قيمه ووجهة نظره الخاصة لعملية صنع القرار بما يتماشى مع المصالح الشخصية والوطنية، ويحاول كل طرف تحقيق أهدافه الذاتية، مما يعني أن أي عمل جماعي مرهون بالمفاوضات الناجحة من أجل التوصل إلى توافق نهائي بين جميع الكيانات، ويمكن أن يؤثر عدد من العوامل

على عملية صنع القرار لكل طرف وكيفية تحقيقه لأهدافه من قبيل القوة النسبية ودرجة تأثير كل طرف فاعل على الآخرين في المجموعة.

فضلاً عن وجهات النظر المتعارضة للأطراف المختلفة بشأن مجموعة من القضايا، والتي تجعل تحقيق النجاح في تحقيق أهداف معينة يتطلب تقديم تنازلات معينة من قِبل هذه الأطراف، مما يؤدي إلى إنتاج قرارات يُنظر إليها غالباً على أنها أكثر فائدة لطرف واحد من الآخرين، بالإضافة إلى درجات أهمية أهداف معينة والقيم السياسية التي يمثلها كل طرف من الأطراف المختلفة، وغالباً ما يوصف هذا النموذج على أنه تفسير لسبب تصرف الدول أحياناً بشكل غير عقلاني، ومع ذلك يرى البعض بأنه لا يراعي بشكل كبير السلطة شديدة المركزية التي تمتلكها كيانات معينة في الدولة، مثل الفرع التنفيذي للحكومة في الولايات المتحدة الأمريكية، يضاف لذلك وجود صعوبة في تطبيقه في سياق أنماط الحكم المختلفة.

ثالثاً: نموذج العملية التنظيمية (Organizational Process Model)

ينظر هذا النموذج إلى الحكومة على أنها مزيج من المنظمات القوية التي تعمل في تناغم بدلاً من كونها فرداً أو مجموعة من الكيانات، ويُخضع قرارات السياسة الخارجية التي يتم اتخاذها للقيود الصارمة للبيروقراطية، حيث لا يمكن اتخاذ الإجراءات إلا في ضوء الالتزام بالتسلسل القيادي واحترام العمليات المعمول بها وإجراءات التشغيل القياسية، ووفقاً لهذا النموذج فإن القادة الحكوميون لا يركزون على النطاق الأوسع للأزمات، ولكن بدلاً من ذلك يفوضون الجوانب الأصغر منها إلى اللجان والإدارات والكيانات البيروقراطية الأخرى التي تدعم الحكومة، وعلى الرغم من أن تطبيق هذا النموذج لديه القدرة على تبسيط عملية صنع القرار من خلال إنشاء بروتوكول معياري "قياسي" لظروف معينة مع نتائج يمكن التنبؤ بها وقابلة للقياس، غير أنه يوجه إليه انتقادات تتعلق بالحد من قدرة الأفراد على التصرف، مما يؤدي إلى وجود نقص في وجهات النظر البديلة، كما أنه قد يقلل من المرونة الكلية للمنظمة.

رابعاً: نموذج السياسات البينية (Inter-Branch Politics Model)

قدم هذا النموذج لأول مرة أستاذ العلوم السياسة "تان كينجشان" (Tan Qingshan)، ويشبه نموذجي "العملية التنظيمية" و"السياسة البيروقراطية" من حيث أنه يتضمن مجموعات أو كيانات محددة بشكل منفصل وذلك بدلاً من التركيز على الأهداف والنتائج الفردية، ويقوم على تقييم الإجراءات ونتائجها بناءً على الجهود المشتركة وتماسك المجموعات المختلفة وتقدمها نحو تحقيق الأهداف الجماعية، وذلك في ضوء أن الكيانات البيروقراطية والتنظيمية داخل الدول وخارجها لا تعمل باستقلال تام، بل تتفاعل وتؤثر على بعضها البعض[٣].

خامساً: نموذج العملية السياسية (Political Process Model)

طور هذا النموذج "روجر هيلسمان" (Roger Hilsman) وذلك في كتابه الذي يحمل عنوان "سياسات صنع السياسة في الدفاع والشؤون الخارجية" الصادر في عام ١٩٧١، ويرتكز على مبدأ المساومة ووجود مراكز قوة مختلفة تسعى إلى تحقيق أهدافها، والتي يمكن أن تتعارض أو تتفق مع أهداف الآخرين، ويختلف هذا النموذج عن نموذج "السياسة البيروقراطية" لأنه يركز بشكل أكبر على المشاركين الأفراد وأهدافهم الشخصية وعقلياتهم حول السياسة الدولية بدلاً من المنظمات والجماعات ككل، وتعتبر الأيديولوجية الفردية لكل فاعل سياسي من أهم العوامل في تحديد وتفسير عملية صنع القرار، وثمة انتقادات وجهت له تتعلق بكونه مشابه للغاية لنموذج "السياسة البيروقراطية"، وهو ما يعد مؤثراً على تقديمه مساهمة جوهرية في مجال تحليل السياسة الخارجية[٤].

- **المحور الثاني: أبعاد الحركة الرئيسية للسياسة المصرية تجاه أفريقيا**

يركز هذا المحور من الدراسة على تناول مختلف أبعاد الحركة الرئيسية للسياسة الخارجية تجاه أفريقيا وذلك بما تنطوي عليه من تفاعلات مختلفة، ويمكن تناول ذلك على النحو التالي:

أولاً –البعد السياسي

يعد بمثابة الدائرة القاطرة لمختلف أبعاد السياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا منذ منتصف عام ٢٠١٤، إذ أنه يمهد المجال أمام تعزيز مختلف أبعاد التفاعلات الأخرى سواءً الاقتصادية أو العسكرية والأمنية أو الاجتماعية والثقافية وغيرها، ومن ثم فهو يسهم في تعزيز منظومة الأهداف والمصالح الوطنية للدولة المصرية في أفريقيا، ويرتبط هذا البعد بمجمل تحركات الدولة المصرية على المستوى السياسي تجاه أفريقيا وعلى رأسها القيادة السياسية المصرية، وذلك إلى جانب الأدوات السياسية الأخرى ولعل من بينها وحدة أفريقيا التابعة لمجلس الوزراء، والتي تعد بمثابة إطار مؤسسي معني بتنسيق التفاعلات بين مؤسسات الدولة المصرية المعنية بالقارة الأفريقية[٥].

ويضاف إلى ذلك لجنة الشئون الأفريقية كإطار مؤسسي تابع لمجلس النواب المصري، والتي تعد بمثابة أحد اللجان النوعية أو الفنية المتخصصة في إطاره، والبالغ إجمالي عددها (٢٥) لجنة، وتتكون هذه اللجنة من عدد من الأعضاء يحدده المجلس في بداية كل دور انعقاد عادي بناءً على اقتراح مكتب المجلس، ويرتكز المنظور الوظيفي لعمل هذه اللجنة في الدراسة وإبداء الرأي في مشروعات والاقتراحات والقرارات بقوانين المعنية بالعلاقات المصرية – الأفريقية، شئون الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية، الاتفاقيات والمعاهدات السياسية مع الدول الأفريقية، التعاون والتكامل مع دول حوض النيل، التعاون مع الكيانات والاتحادات الأفريقية، شئون المصريين المقيمين في الدول الأفريقية، ويضاف إلي ذلك القضايا والمسائل المندرجة في اختصاص الوزارات والأجهزة المعنية بشئون العلاقات مع الدول الأفريقية [٦].

كما شكلت "الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية" (EAPD) أحد أبرز الأدوات السياسية الحاكمة لدور مصر في أفريقيا، حيث أنها تتبع وزارة الخارجية المصرية، وقد تم الإعلان عن تدشينها بشكل رسمي خلال مشاركة القيادة السياسة المصرية في قمة الاتحاد الأفريقي في "مالابو في يونيو ٢٠١٤، وتعد بمثابة دمج بين كل من "الصندوق

المصري للتعاون الفني مع إفريقيا" و"الصندوق المصري للتعاون مع دول الكومنولث"، وتهدف إلى المساهمة في تعزيز الجهود المصرية في مجال التعاون الدولي ولاسيما التعاون بين دول الجنوب وذلك في المجالات ذات الصلة بالتنمية المستدامة في الدول الأفريقية والإسلامية، وتدعم جهود الدول الإفريقية لتنفيذ أجندة أفريقيا ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ٢٠٣٠، وترتكز أنشطتها في ثلاث مجالات رئيسية وهي: بناء القدرات، إيفاد خبرات، تقديم المساعدات الإنسانية [٧] .

وفي ذات السياق فإن مصر كانت حريصة على تفعيل آلية " الدبلوماسية البرلمانية" في سياستها تجاه أفريقيا، وهو ما تبلور من خلال عضويتها في إطار برلمان عموم أفريقيا Pan-African Parliament(PAP)، والذي يعد بمثابة أحد الأجهزة التسعة التابعة للهيكل التنظيمي للاتحاد الأفريقي وذلك وفقاً للقانون التأسيسي المنشئ له الصادر في ١١ يوليو ٢٠٠٠، ويقع مقره في مدينة "ميدراند" (Midrand) بجنوب أفريقيا، ويضم (٢٢٩) عضو في إطاره كممثلين عن (٥٢) دولة أفريقية، وينظم تشكيله وصلاحياته اختصاصاته "البروتوكول الخاص بالجماعة الاقتصادية الأفريقية المتعلق ببرلمان عموم أفريقيا" الصادر في ٢ مارس ٢٠٠١ والذي دخل حيز النفاذ في ١٤ ديسمبر ٢٠٠٣، وقد بدء عمله رسمياً في مارس ٢٠٠٤، ويعد بمثابة آلية قارية لتبني برنامج عمل مشترك للشعوب الأفريقية حيال تنفيذ برامج وسياسات الاتحاد الأفريقي على مختلف المستويات[٨].

وتتطلب المعالجة البحثية لهذا البعد السياسي إلقاء الضوء على مجمل التفاعلات السياسية للدولة المصرية تجاه القارة الأفريقية منذ منتصف عام ٢٠١٤، ويمكن تناول ذلك عبر إلقاء الضوء على جملة من المؤشرات الرئيسية وذلك على النحو التالي:

١- مشاركة القيادة المصرية في قمم رؤساء الدول والحكومات للاتحاد الأفريقي

تعد بمثابة أحد أبرز عناصر التفاعلات السياسية لمصر تجاه القارة الأفريقية خلال الفترة الزمنية محل الدراسة، وتندرج في إطار تعزيز نمط "دبلوماسية القمة" حيال الدول الأفريقية، والتي تتحقق عبر المشاركة المصرية في إطار قمة رؤساء الدول والحكومات

أو مؤتمر الاتحاد الأفريقي "Assembly of Union"، والذي يعد بمثابة الجهاز الأعلى في الاتحاد الأفريقي وفقاً للقانون التأسيسي المنشئ له والصادر في (لومي) في يوليو ٢٠٠٠، ويشمل في إطاره كافة الدول الأفريقية والبالغ عددها (٥٥) دولة، وينعقد مرة واحدة سنوياً على الأقل بشكل اعتيادي، كما قد ينعقد بشكل استثنائي وذلك في حال طلب أحد الدول الأعضاء وبموافقة أغلبية الثلثين، ومنوط به القيام بعدد من الوظائف والمهام الرئيسية ولعل من بينها تحديد السياسات المشتركة للاتحاد، مراقبة تنفيذ قرارات وسياسات الاتحاد والتزام الدول الأعضاء بها، اتخاذ قرارات بشأن التقارير والتوصيات الواردة إليه من قبل الأجهزة الأخرى، فضلاً عن تبني الميزانية الخاصة بالاتحاد وغيرها[٩].

وقد اكتسب هذا المؤشر أولوية وأهمية حيوية لدى القيادة السياسية المصرية خاصة في إطار المرحلة التالية على قيام ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، ولا سيما في ضوء القرار الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بتجميد مشاركة مصر في أنشطة الاتحاد الأفريقي في٥ يوليو ٢٠١٣، وذلك أثر قراءة غير صحيحة للواقع الفعلي والأحداث التي ارتبطت بمسار هذه الثورة، والتي جاءت استجابة لمطالب القطاعات الشعبية العريضة لتغيير الواقع السياسي القائم في مصر، ومن هنا بدأت الجهود السياسية والدبلوماسية المصرية على مختلف الأصعدة لتصحيح المدركات المرتبطة بهذه الصورة المغلوطة لدى كبار المسئولين في مفوضية الاتحاد الأفريقي ومختلف الدول الأفريقية وعلى رأسها الدول الأعضاء في مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

وقد أسفرت جهود الدبلوماسية المصرية عن تحقيق نجاح ملموس في هذا الشأن، إذ تم العدول عن قرار تعليق مشاركة مصر في أنشطة الاتحاد الأفريقي عبر قرار اتخذه مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بالإجماع وذلك في ١٧ يونيو ٢٠١٤، أي بعد أقل من عام تقريباً من تجميد مشاركتها، واستأنفت مصر مجدداً مشاركتها في أنشطة الاتحاد الأفريقي في إطار فعاليات الدورة (٢٣) لقمة رؤساء الدول والحكومات الأفريقية في (مالابو) عاصمة غينيا الاستوائية والمُنعقد تحت عنوان "عام الزراعة والأمن الغذائي" وذلك في الفترة من (٢٦ –٢٧ يونيو) ٢٠١٤.

وقد توالت مشاركة القيادة السياسية المصرية منذ هذه القمة تقريباً في كافة مؤتمرات رؤساء الدول والحكومات للاتحاد الأفريقي وحتى تاريخه، ونتيجة لحالة النشاط المكثف للدبلوماسية المصرية تجاه أفريقيا نجحت مصر في تولي رئاسة الاتحاد الأفريقي للمرة الأولى منذ صدور القانون التأسيسي له في عام ٢٠٠٠ وذلك في عام ٢٠١٩، حيث تم اختيارها في إطار فعاليات القمة العادية (٣٠) المنعقدة في (أديس أبابا) في يناير ٢٠١٨[١٠]، علماً بأن سبق لمصر أن تولت رئاسة المنظمة في عهد منظمة الوحدة الأفريقية – التي تأسست في ٢٥ مايو ١٩٦٣– في ثلاث مناسبات سابقة وذلك في أعوام ١٩٦٤، ١٩٨٩، ١٩٩٣[١١].

وقد وضعت مصر جملة من الأولويات الرئيسية في إطار رئاستها للاتحاد الأفريقي في العام ٢٠١٩ وذلك بما يتسق مع خطط عمل وبرامج الاتحاد الأفريقي وعلى رأسها أجندة أفريقيا ٢٠٦٣، والمتمثلة بالأساس في التكامل الإقليمي الاقتصادي، التنمية الاقتصادية – الاجتماعية، الإصلاح المالي والمؤسسي للاتحاد الأفريقي، السلم والأمن، التعاون مع الشركاء الخارجيين، فضلاً عن بناء جسور التواصل الثقافي والحضاري مع الشعوب الأفريقية[١٢].

وتتيح هذه المشاركات المصرية في إطار قمم الاتحاد الأفريقي مساحة ضرورية لتعزيز أواصر التعاون سواءً على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف مع الدول الأفريقية، وذلك من خلال بلورة الموقف المصري في إطار هذه القمم أو الاجتماعات التي تُعقد على هامشها وذلك بشأن إدارة السياسات المشتركة والقضايا ذات الاهتمام المشترك على مختلف المستويات من جانب أو المرتبطة بالتفاعلات القائمة مع الأطراف غير الأفريقية من جانب آخر، وهو ما ينعكس بشكل إيجابي على خلق قاعدة مشتركة للتوافق السياسي بين مصر والدول الأفريقية الأخرى.

٢- الزيارات الرئاسية للدول الأفريقية

تعد بمثابة أحد أبرز عناصر التفاعلات السياسية تجاه القارة الأفريقية خلال الفترة الزمنية محل الدراسة، وتكمن أهميتها في كونها تعكس المدركات الإيجابية للقيادة السياسية المصرية تجاه تعزيز الصلات بأنماطها المختلفة مع دول القارة الأفريقية من جانب، وإعطاء مدلولاً واضحاً للدول الأفريقية بعودة أفريقيا كدائرة حركة مركزية لدى اهتمامات القيادة السياسية المصرية من جانب آخر. ويمكن تسجيل جملة من الملاحظات الرئيسية فيما يخص الزيارات الرئاسية إلى الدول الأفريقية، والمتمثلة فيما يلي:

أ- يبلغ عدد الزيارات الرئاسية إلى دول القارة الأفريقية منذ وصول الرئيس "السيسي" إلى سدة الحكم في منتصف عام ٢٠١٤ نحو (٣٠) زيارة رسمية، وقد شهد عام ٢٠١٧ العدد الأكبر من هذه الزيارات الرئاسية بإجمالي (٧) زيارات ويليه عام ٢٠١٩ بإجمالي (٦) زيارات رسمية، ويمثلان مجتمعان نحو (٤٣%) من إجمالي الزيارات الرئاسية لأفريقيا خلال الفترة محل الدراسة، وقد تراجع عدد هذه الزيارات بشكل تدريجي منذ مطلع عام ٢٠٢٠ وذلك على النحو الموضح بالجدول رقم (١)، ولعل ذلك قد يجد تفسيره في ضوء الإجراءات الاحترازية المصاحبة لانتشار جائحة كورونا في كافة دول العالم منذ مطلع هذا العام، والتي فرضت معها قيوداً على مجمل الزيارات الرسمية الرئاسية إلى كافة الدول الأخرى، ومن ثم فإن اللقاءات أو الاجتماعات الرئاسية الافتراضية عبر آلية "الفيديو كونفرنس" كانت بمثابة البديل الملائم في ضوء هذه الإجراءات.

ب- اتسمت الزيارات الرئاسية إلى أفريقيا بالتنوع من المنظور الجغرافي، إذا أنها لم تكن قاصرة على أحد الأقاليم الأفريقية الفرعية الخمسة، بل شملت كافة هذه الأقاليم تقريباً ماعدا إقليم الجنوب الأفريقي وذلك كما هو مبين بالجدول رقم (١)، كما يلاحظ أن بعض هذه الزيارات كانت لدول أفريقية ظلت خارج نطاق الاهتمام الرئاسي لسنوات طويلة، من قبيل الزيارات الرئاسية لكل من تنزانيا في إقليم شرق أفريقيا والجابون في إقليم غرب أفريقيا، حيث سُجِلت آخر زيارات رئاسية لهما في عامي ١٩٦٨ و١٩٧٥ على الترتيب، كما كان بعضها لدول أفريقية لم يسبق أن سُجِلت لها زيارات رئاسية من قبل وهو ما

ينطبق على الزيارة الرسمية إلى جيبوتي في أواخر مايو ٢٠٢١، حيث لم تسجل لها أي زيارة رئاسية منذ حصولها على الاستقلال في عام ١٩٧٧[١٣].

جدول رقم (١)

زيارات مصر الرئاسية للدول الأفريقية منذ يونيو ٢٠١٤

٢٠١٤		٢٠١٥		٢٠١٦		٢٠١٧		٢٠١٨		٢٠١٩		٢٠٢٠		٢٠٢١	
الدولة	العدد	الدولة	العدد	الدولة	العدد	الدولة	العدد	الدولة	العدد	الدولة	العدد	الدولة	العدد	الدولة	العدد
الجزائر	(١)	السودان	(٢)	أوغندا	(١)	كينيا	(١)	السودان	(٢)	إثيوبيا	(١)	إثيوبيا	(١)	السودان	(١)
السودان	(١)	إثيوبيا	(٢)	السودان	(١)	تنزانيا	(١)	إثيوبيا	(١)	تونس	(١)	جنوب السودان	(١)	جيبوتي	(١)
غينيا الاستوائية	(١)	–		إثيوبيا	(١)	رواندا	(١)	–		غينيا	(١)	–		–	
–		–		–		الجابون	(١)	–		السنغال	(١)	–		–	
–		–		–		تشاد	(١)	–		كوت ديفوار	(١)	–		–	
–		–		–		إثيوبيا	(١)	–		النيجر	(١)	–		–	
–		–		–		أوغندا	(١)	–		–		–		–	

المصدر: جدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: موقع رئاسة جمهورية مصر العربية، متاح على: **https://bit.ly/373IYK8**

ج– سُجلت أولى الزيارات الرئاسية منذ وصول الرئيس "السيسي" إلى سدة الحكم في منتصف عام ٢٠١٤ إلى دولة أفريقية، وهي الجزائر وذلك في ٢٥ يونيو من عام ٢٠١٤، ولعل ذلك يجد ما يفسره في ضوء عدة أسباب رئيسية، ومنها رؤية مصر لأهمية التنسيق الأمني المشترك مع الجزائر ولاسيما في ظل تدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا منذ بداية ظروف التغير السياسي بها في ١٧ فبراير ٢٠١١، وذلك نظراً لما لكلا الدولتين من حدود مشتركة مع ليبيا، والعمل على إعادة الاستثمارات المشتركة بين مصر والجزائر، فضلاً عن تعزيز التعاون في مجال الطاقة.

د- جاءت كل من دولتي السودان وإثيوبيا في المركز الأول من حيث الزيارات الرئاسية الوافدة إليهما منذ يونيو ٢٠١٤، حيث بلغ عددها (٧) زيارات لكل منهما كما هو موضح بالجدول رقم (١)، ولعل ذلك قد يجد تفسيره في ضوء الأهمية التي تحتفظ بها كلتا الدولتين بالنسبة لمصر، فبالنسبة للسودان تعد دولة جوار مباشر وتقع على الحدود الجنوبية للدولة المصرية بشريط حدودي يبلغ نحو (١٢٨٠) كم[١٤]، ومن ثم فإنها مؤثرة بشكل مباشر على الأمن الوطني للدولة المصرية، كما أن كلا الدولتين يعدان بمثابة دول مصب في إطار حوض نهر النيل، ويرتبط التنسيق في الموقف التفاوضي المصري بها بشأن التعامل مع أزمة سد النهضة وذلك في ضوء الاتفاقيات التاريخية وعلى رأسها اتفاقية عام ١٩٥٩، أما إثيوبيا فتستضيف عاصمتها "أديس أبابا" مقر الاتحاد الأفريقي منذ تأسيس المنظمة في عام ١٩٦٣، ولذا تعقد مختلف قمم رؤساء الدول والحكومات في إطارها كما أنها تمثل أحد دول المنابع الرئيسية المساهمة في الإيراد السنوي للنهر.

٣- مشاركة مصر في المؤتمرات الدولية المعنية بأفريقيا

تعد بمثابة أحد أبرز عناصر التفاعلات السياسية لمصر تجاه القارة الأفريقية خلال الفترة الزمنية محل الدراسة، وتجسد بالأساس من خلال المشاركة المصرية في إطار مختلف المحافل الدولية التي تكون أفريقيا طرفاً وفاعلاً رئيسياً في إطارها، والتي تعد بمثابة أطر تنظيمية متعددة الأطراف قائمة على تنسيق منظومات المصالح والأهداف الوطنية المختلفة بين مختلف القيادات السياسية للدول المشاركة في إطارها، وتتنوع صيغ هذه المؤتمرات الدولية ما بين المرتبطة بأفريقيا وأحد الفاعلين الدوليين فحسب من قبيل (الولايات المتحدة الأمريكية، جمهورية الصين الشعبية، ألمانيا، اليابان، الهند، روسيا الاتحادية، وبريطانيا) أو المرتبطة بأفريقيا وجملة من الفاعلين الدوليين المنخرطين في أطر مؤسسية أو تنظيمية من قبيل (الاتحاد الأوروبي، مجموعة العشرين G20، مجموعة الدول السبع الكبرى G7).

وفيما يخص المشاركة المصرية في إطار هذه المؤتمرات الدولية المعنية بأفريقيا، فقد مثلت قمة "أفريقيا والهند" المنعقدة خلال الفترة (٢٨-٢٩) أكتوبر ٢٠١٥ أولى الفعاليات

التي شاركت في إطارها مصر منذ يونيو ٢٠١٤، وقد بلغ إجمالي عدد المؤتمرات التي شاركت بها مصر (١٦) مؤتمر خلال الفترة محل الدراسة، وسجل عام ٢٠١٩ أعلى نسبة مشاركة لمصر في هذا الصدد، حيث شاركت خلاله في (٥) مؤتمرات، وهو ما يمثل نحو ثلث إجمالي المشاركات المصرية في هذه المؤتمرات كما هو موضح بالجدول رقم (٢)، وقد عززت الرئاسة المصرية للاتحاد الأفريقي خلال هذا العام من حالة النشاط السياسي لمصر كممثل لأفريقيا في إطار مختلف هذه المؤتمرات، ولاسيما في ضوء إدراج تعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي وشركاء التنمية والسلام الدوليين ضمن قائمة أولويات هذه الرئاسة.

جدول رقم (٢)

مشاركة مصر في المؤتمرات الدولية المعنية بأفريقيا منذ يونيو ٢٠١٤

السنة / الفاعلية	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
قمة الهند وأفريقيا	✓							
القمة الأفريقية الأوروبية للهجرة	✓							
القمة العربية الأفريقية الرابعة		✓						
منتدى التعاون الصيني الأفريقي (FOCAC)				✓	✓			
منتدى رفيع المستوى أفريقيا وأوروبا				✓				
قمة مجموعة الدول السبع الكبرى (G7)					✓			
القمة اليابانية الأفريقية (TICAD)					✓			
مجموعة العشرين وأفريقيا (G20)			✓	✓	✓			
القمة الروسية الأفريقية					✓			

قمة الاستثمار البريطانية الأفريقية						✓		
قمة تمويل الاقتصاديات الأفريقية في فرنسا							✓	
القمة الأمريكية – الأفريقية							✓	✓

المصدر: جدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: موقع رئاسة جمهورية مصر العربية، متاح على: **https://bit.ly/36ZLRfe**

وتكمن أهمية المشاركات المصرية في هذا الإطار في كونها تتح فرصة حقيقية في التعبير عن المصالح والأولويات الأفريقية المشتركة الحاكمة للعلاقات المتبادلة مع الشركاء الدوليين على مختلف الأصعدة، وذلك من خلال إرساء مبدأ "المصالح المتبادلة" والتي تحكمها قاعدة "المكسب للجميع" (Win–Win Situation) وليس صيغة "المعادلات الصفرية" (Zero Sum Game)، ويعزز من ذلك تعدد وتنوع مضامين القضايا ذات الاهتمام المشترك التي انطوت عليها نقاط التركيز في هذه المؤتمرات، ولعل من أبرزها تعزيز التعاون في عدة مجالات من قبيل (الزراعة، تنمية الموارد الطبيعية، الصناعة، التجارة، البنية التحتية، والطاقة)، اندماج الدول الأفريقية في الاقتصاد العالمي، زيادة تدفقات الاستثمار والتجارة المتبادلة، رفع معدل النمو الاقتصادي في الدول الأفريقية، دعم التحول الرقمي في أفريقيا، فضلاً عن تعزيز التعاون العسكري والأمني وغيرها.

٤- استضافة مصر للفعاليات الأفريقية ذات الطبيعة السياسية

يعد بمثابة أحد أبرز المؤشرات الدالة على التفاعلات السياسية المصرية تجاه القارة الأفريقية، والذي يعد مكملاً للمشاركات المصرية في مختلف المؤتمرات الدولية المعنية بأفريقيا، إذ يعكس أولوية القضايا الأفريقية ذات الطبيعة السياسية على أجندة السياسة المصرية تجاه أفريقيا، حيث استضافت مصر عدداً من الفعاليات الأفريقية في هذا الشأن ولاسيما في إطار رئاستها للاتحاد الأفريقي في العام ٢٠١٩، ولعل من بينها المنتدى الأفريقي الأول لمكافحة الفساد في ١٢ يونيو ٢٠١٩، والذي ينعقد للمرة الأولى من نوعها في أفريقيا بناءً على مبادرة من القيادة السياسة المصرية في قمة الاتحاد الأفريقي المنعقدة

في يناير ٢٠١٨، وقد شارك في إطاره ما يزيد عن نحو (٢٠٠) مسؤول رفيع المستوى من الدول الأفريقية [١٥].

ويعد هذا المؤتمر بمثابة إطار تفاعلي متعدد الأطراف بشأن تبادل المعلومات والبيانات والخبرات الوطنية المعنية بمكافحة الفساد في الدول الأفريقية، وقد تمثل الهدف الرئيسي منه في تشجيع الدول على اعتماد سياسات وبرامج وخطط عمل تسهم في القضاء على الفساد وذلك على نحو يتسق مع اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد، والتي تم تبنيها في يوليو ٢٠٠٣ ودخلت حيز النفاذ في ٥ أغسطس ٢٠٠٦[١٦]، وقد ناقش المؤتمر عدة قضايا رئيسية لعل من أهمها دور جهود وأنشطة مكافحة الفساد في خدمة أهداف التنمية المستدامة، ودور الإعلام والمجتمع المدني والقطاع الخاص، فضلاً عن دعم التنسيق الحكومي الثنائي ومتعدد الأطراف لمكافحة الفساد بين البلدان الأفريقية [١٧].

كما استضافت مصر اجتماعات الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء (APRM) خلال الفترة من (٢ –٦) أبريل ٢٠١٩[١٨]، والتي تعد بمثابة إطار أفريقي متعدد الأطراف تأسس من قِبل الاتحاد الأفريقي في العام ٢٠٠٣ وذلك في إطار تنفيذ مبادرة "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا" المعروفة اختصاراً باسم "نيباد" (NEPAD)، وقد انضمت مصر إلى هذه الآلية التي تضم في إطارها (٣٧) دولة في ٩ مارس ٢٠٠٤[١٩]، وتمثل أداة لتبادل الخبرات وتعزيز أفضل الممارسات وتحديد أوجه القصور وتقييم احتياجات بناء القدرات وذلك بغية تعزيز السياسات والمعايير والممارسات المعنية بتحقيق الاستقرار السياسي وزيادة النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة، فضلاً عن تحقيق التكامل الاقتصادي المتسارع دون الإقليمي والقاري، كما يرتكز مجال عملها حول أربعة موضوعات رئيسية وهي الديمقراطية والحكم الرشيد، الحوكمة والإدارة الاقتصادية، حوكمة الشركات، التنمية الاجتماعية[٢٠].

ثانياً: البعد العسكري والأمني

يعد بمثابة أحد أبعاد الحركة المصرية تجاه القارة الأفريقية منذ منتصف عام ٢٠١٤، وذلك انطلاقاً من العقيدة والفلسفة المصرية القائمة على مركزية التأثير متعدد الأبعاد المرتبط بهذا البعد، إذ أنه يحكم ويتحكم في الأطر الناظمة لمختلف أبعاد التفاعلات الأخرى، حيث أن سيادة حالة السلم والأمن في القارة بأقاليمها الفرعية يوفر البيئة الخصبة المحفزة لمختلف التفاعلات المرتبطة بأفريقيا سواء البينية (الأفريقية – الأفريقية) أو الخارجية (غير الأفريقية)، وذلك على مختلف الأصعدة سواءً الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية والثقافية.

ويعد انعقاد "منتدى أسوان للسلام والتنمية المستدامة" في نسخته الأولى في مدينة (أسوان) خلال الفترة (١١–١٢) ديسمبر ٢٠١٩[٢١] بمثابة انعكاس للتصور المصري القائم على تأثر التفاعلات الأخرى بالبعد الأمني والعسكري، حيث ناقش هذا المنتدى الروابط بين الحفاظ على السلام وتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، وذلك من خلال التطرق لبعض الموضوعات من قبيل إسكات البنادق في أفريقيا، النزوح القسري في أفريقيا، تعزيز شراكة أفريقيا مع العالم، أمن الطاقة في أفريقيا، تسخير التمويل الرقمي والشمول المالي من أجل التنمية المستدامة والسلام، فضلاً عن تمويل الانتعاش الاقتصادي بعد النزاعات[٢٢]، علماً بأن هذا المؤتمر قد عُقد للمرة الثانية في خلال الفترة (١–٥ مارس) ٢٠٢١ [٢٣]وللمرة الثالثة خلال الفترة (٢١–٢٢) يونيو ٢٠٢٢[٢٤].

واستناداً إلى ما سبق جاءت هذه الدائرة على رأس أولويات الرئاسة المصرية للاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٩، والتي تضمنت التركيز في إطارها على قضايا السلم والأمن في أفريقيا وذلك عبر عدد من المحاور الفرعية، والمتمثلة في تعزيز الآليات الأفريقية لإعادة الإعمار والتنمية لمرحلة ما بعد النزاعات، تأسيس مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية لما بعد النزاعات خلال عام ٢٠١٩، إصلاح مجلس السلم والأمن الأفريقي، وتعزيز التعاون الافريقي لتجفيف منابع الإرهاب، تعزيز الجهود لمنع المنازعات,

والوساطة في النزاعات، فضلاً عن إطلاق منتدى رفيع المستوى " منتدى أسوان للسلام والتنمية المستدامة"[٢٥].

وتتطلب المعالجة البحثية لهذه الدائرة إلقاء الضوء على مجمل التفاعلات الأمنية للدولة المصرية تجاه القارة الأفريقية منذ منتصف عام ٢٠١٤، ويمكن تناول ذلك عبر إلقاء الضوء على جملة من القضايا الرئيسية وذلك على النحو التالي:

١- إدارة وتسوية الصراعات في أفريقيا

تعد بمثابة أحد مرتكزات السياسة المصرية حيال التعامل مع الأوضاع التي تنطوي على تهديد لمنظومة السلم والأمن الإقليميين في القارة الأفريقية منذ منتصف عام ٢٠١٤، ويرتكز الاقتراب والنهج المصري في هذا الشأن على تبني منظور متكامل وشامل للتعامل مع الصراعات، والذي يستند بالأساس إلى وجود ثلاث مراحل رئيسية، أما الأولى فتتعلق بصنع السلم (Peace Making)، بينما تتعلق الثانية بحفظ السلم (Peace Keeping)، وتتعلق كلا المرحلتين السابقتين بالأساس بإدارة وحل الصراع القائم بين الأطراف المتصارعة، أما الثالثة فتتمثل في بناء السلم (Peace Building)، والتي تتعلق بالأساس بالمرحلة التالية على الصراع. وفي ضوء ذلك يمكن تناول أبرز ملامح السياسة المصرية تجاه مختلف مراحل تسوية الصراعات في أفريقيا وذلك كما يلي:

أ- مرحلة صنع السلم في أفريقيا

يقصد به توظيف آليات التسوية السلمية ذات الطبيعة السياسية من قبيل (المفاوضات، الوساطة، المساعي الحميدة، التوفيق، المصالحة، وغير ذلك) أو القانونية (القضاء الدولي، التحكيم الدولي)، وقد تبلور الدور المصري في هذه المرحلة بالأساس من خلال سياساتها وممارستها الفعلية سواءً فيما يخص القضايا المتعلقة بالدولة المصرية أو القضايا المتعلقة بالدول الأفريقية الأخرى، وهو ما يمكن تناوله كما يلي:

(١)- صنع السلم على مستوى القضايا المتعلقة بالدولة المصرية

يتعلق هذا المستوى بتحركات السياسة المصرية لصنع السلم فيما يخص القضايا التي تعد الدولة المصرية طرفاً فيها والمؤثرة على أمنها القومي بشكل مباشر، وهنا الحديث ينصرف بالأساس إلى توظيف الوسائل السياسية لصنع السلم فيما يتعلق بقضية سد النهضة والصراع في ليبيا، وهو ما يمكن تناوله كما يلي:

(أ)- قضية سد النهضة

يمكن تصنيفها باعتبارها مصلحة مصيرية (Survival Interest) بالنسبة للدولة المصرية، وذلك انطلاقاً من تأثيرها الشامل على مجمل تفاعلات الحياة القائمة في الدولة عبر أكثر من منظور، فمن جهة فإن ثمة اعتماد شبة كامل على مياه النيل والتي تعد بمثابة المصدر الرئيسي للمياه في مصر، إذ تبلغ مساهمتها نحو (٧٩,٣%) من مجمل الموارد المائية وتغطي نحو (٩٥%) من الاحتياجات المائية، فضلاً عن التداعيات السلبية المحتملة لهذا السد -الذي بدأ إنشائه منذ أبريل ٢٠١١- على حصة مصر المائية والمحددة بنحو (٥٥,٥) مليار م^{٣} وفقاً لاتفاقية عام ١٩٥٩ ومحدودية معامل الأمان في السد ووجود احتمالية لتعرضه للانهيار بفعل الطبيعة الجيولوجية للأرض المقام عليها والتي تتسم بالانحدار الشديد من جهة أخرى[٢٦].

وقد ارتكزت السياسة المصرية على توظيف وسائل التسوية السلمية ذات الطبيعة السياسية حيال التعامل مع هذه القضية وذلك خلال المرحلة التالية منذ منتصف عام ٢٠١٤، والتي كانت محكومة بقاعدة تحقيق المنافع المشتركة لكافة الأطراف، حيث يتفهم الجانب المصري حاجة إثيوبيا لتحقيق التنمية الاقتصادية عبر توليد الكهرباء من سد النهضة ولكن مع عدم الاضرار بالحقوق التاريخية والمكتسبة في مياه نهر النيل بموجب الاتفاقيات التاريخية الأخرى المنظمة للاستفادة من مياه نهر النيل منذ التوقيع على بروتوكول روما في عام ١٨٩١.

وقد مرت السياسة المصرية حيال التسوية السياسية لهذه القضية بمرحلتين رئيسيتين، أما الأولى فتتعلق بالمفاوضات المباشرة على كافة المستويات مع الأطراف الأخرى (إثيوبيا،

السودان)، وهي التي بدأت منذ اللقاء الذي جمع القيادة السياسة المصرية والإثيوبية على هامش القمة الأفريقية المنعقدة في "مالابو" بغينيا الاستوائية في عام ٢٠١٤، والذي تمخض عنه تشكيل لجنة عليا مشتركة، كما تضمن التزام إثيوبيا بتجنب أي ضرر محتمل من سد النهضة على حقوق مصر المائية، والتزام مصر بتعزيز الحوار والتعاون القائم على مع تفهم الاحتياجات التنموية لإثيوبيا[٢٧].

وقد سعت مصر خلال هذه المرحلة لإرساء منطلقات وأسس قانونية حاكمة للإطار التفاوضي بشأن قضية سد النهضة، والتي بدأت بالتوقيع على اتفاقية "إعلان المبادئ حول مشروع سد النهضة" في "الخرطوم" من قِبل مصر والسودان وإثيوبيا في ٢٣ مارس ٢٠١٥، والتي تضمنت عشرة مبادئ رئيسية حاكمة للعلاقات بين الدول الثلاث بشأن مشروع السد، وتتمثل بالترتيب في (التعاون، التنمية والتكامل الإقليمي والاستدامة، عدم التسبب في ضرر ذي شأن، الاستخدام المنصف والمناسب، التعاون في المليء الأول وإدارة السد، بناء الثقة، تبادل المعلومات والبيانات، أمان السد، السيادة ووحدة إقليم الدولة، والتسوية السلمية للنزاعات)[٢٨]، وتأتي هذه المبادئ متفقة مع القواعد المستقر العمل عليها بشأن الاستفادة من مياه الأنهار الدولية في إطار الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، ولعل من أبرزها اتفاقية قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية، والتي تم تبنيها في ٢١ مايو ١٩٩٧ ودخلت حيز النفاذ في ١٧ أغسطس ٢٠١٤، والتي تتكون من (٣٧) مادة وكذلك ملحق عن التحكيم يشمل (١٤) مادة[٢٩].

كما قامت مصر بالتوقيع على "وثيقة الخرطوم" مع وزراء خارجية إثيوبيا والسودان وذلك في ٢٩ ديسمبر ٢٠١٥ كإطار مكمل لاتفاقية "إعلان المبادئ السالف الإشارة إليها، حيث أكدت إلى جانب الالتزام بالمبادئ الواردة في إطار هذه الاتفاقية على دفع مسار الدراسات الفنية لسد النهضة عبر تولي شركتين فرنسيتين وهما "بى.أر.أل" (BRL) و"أرتيليا" (Artelia) مسئولية تنفيذ هذه الدراسات، وتشكيل لجنة ثلاثية فنية لدراسة الآثار المرتبة من جراء إنشاء السد على مصر والسودان، فضلاً عن الاتفاق على الاستمرار في إجراءات بناء الثقة بين الدول الثلاث.

وقد شكلت هاتان الوثيقتان السابقتان الإطار الحاكم لمختلف الجولات التفاوضية المتتالية التي جرت على مختلف المستويات الرسمية، وقد استمرت هذه المفاوضات المباشرة قائمة حتى الربع الأخير من عام ٢٠١٩، وذلك قبل أن تعلن مصر عبر قيادتها السياسية تعثر هذه المفاوضات ومطالبة المجتمع الدولي بتحمل مسئولياته تجاه هذه القضية وذلك في إطار الدورة رقم (٧٤) للجمعية العامة للأمم المتحدة، ولاسيما في ضوء عدم التوصل إلى اتفاقية قانونية ملزمة يحدد قواعد المليء والتشغيل الخاصة بالسد، وهو ما مهد الطريق أمام الانتقال للمرحلة الثانية من مسار التسوية السياسية السلمية لهذه القضية القائمة على آلية المفاوضات غير المباشرة[٣٠].

وقد جرت هذه المرحلة من المفاوضات تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي، وبدأت بعقد اجتماع لوزراء الخارجية من الدول الثلاث (مصر، السودان، إثيوبيا) في "واشنطن" في نوفمبر ٢٠١٩، والذي تقرر خلاله عقد أربعة اجتماعات فنية لوزراء الري في الدول الثلاث في غضون شهرين وبمشاركة ممثلي الولايات المتحدة والبنك الدولي بصفة مراقب، على أن يتم تقييم التقدم المحرز في هذه الاجتماعات عبر عقد اجتماعين في "واشنطن" لوزراء خارجية الدول الثلاث[٣١].

وعلى الرغم من أن هذه الاجتماعات قد أسفرت عن التوصل إلى الاتفاقية القانونية النهائية بشأن قواعد ملء وتشغيل سد النهضة وذلك بمشاركة الأطراف الثلاثة، غير أن إثيوبيا لم توقع عليها في إطار الاجتماع الأخير المنعقد في "واشنطن" خلال الفترة (٢٧-٢٨) فبراير ٢٠٢٠، حيث أنها لم تحضر هذا الاجتماع وطلبت من الإدارة الأمريكية مزيد من الوقت للتشاور قبل التوقيع على الاتفاقية، في حين قامت مصر بالتوقيع بالأحرف الأولى على هذا الاتفاقية بمفردها، أما السودان فلم يوقع على الاتفاقية أيضا رغم حضوره هذا الاجتماع[٣٢].

وقد استأنفت المفاوضات مجدداً بعد فترة زمنية من الجمود بحلول منتصف عام ٢٠٢٠ وذلك بناءً على دعوة من السودان غير أنها لم يكتب لها النجاح بفعل استمرار النهج الإثيوبي القائم على تجاوز الاتفاقية النهائية المرتبة على الوساطة الدولية وكافة الاتفاقيات

القائمة بين الأطراف الثلاثة والتي تم التوصل إليها منذ منتصف عام ٢٠١٤، وهو ما دفع مصر لتدويل القضية عبر التقدم بطلب أمام مجلس الأمن الدولي في ٩ يونيو ٢٠٢٠، والذي هدفت من خلاله إلى إخطار المجلس بتطورات المسار التفاوضي لهذه القضية ودعوته لإعمال قواعد القانون الدولي للتوصل لحل عادل ومتوازن لهذه القضية والحيلولة دون تبني إجراءات أحادية من شأنها أن تعرقل فرص التوصل لاتفاقية قانونية ملزمة لكافة الأطراف.

وقد تلا ذلك انتقال مسيرة المفاوضات إلى الإطار القاري تحت رعاية الاتحاد الأفريقي برئاسة جنوب أفريقيا، حيث انعقدت قمة مصغرة بشأن قضية سد النهضة في ٢٦ يونيو ٢٠٢٠، والتي أسفرت عن تشكيل لجنة حكومية من الخبراء القانونيين والفنيين من الدول الثلاث والدول الأعضاء بهيئة مكتب رئاسة الاتحاد الأفريقي وذلك إلى جانب مراقبين دوليين بغية التوصل لاتفاقية نهائية ملزمة لكافة الأطراف والتأكيد على تجنب تبني إجراءات أحادية الجانب، على أن يتم إرسال خطاب بشأن ما تم في ضوء مخرجات هذه القمة إلى مجلس الأمن الدولي في جلسته المنعقدة في ٢٩ يونيو ٢٠٢٠[٣٣].

وقد عقد الاتحاد الأفريقي سلسلة من الاجتماعات الفنية والقانونية المتتالية وصولاً للقمة الثانية المصغرة في ٢١ يوليو ٢٠٢٠، والتي هدفت إلى مناقشة ودراسة نتائج هذه الاجتماعات، والتي لم تسفر عن جديد ولاسيما وأنها تزامنت مع إعلان إثيوبيا عن الشروع في المليء الأول لسد النهضة المقدر بنحو (٤,٩) مليار م٣، وهو ما شكل تجاوزاً لاتفاقية إعلان المبادئ في مارس ٢٠١٥ وتحديداً المبدأ الخامس المتعلق بالتعاون في الملء الأول وإدارة السد، وترتب على ذلك تجمد مسار المفاوضات تحت مظلة الاتحاد الأفريقي لفترة زمنية قبل أن تعود بنهاية عام ٢٠٢٠[٣٤]، واستمرت السياسة المصرية في دعم مسار التسوية السياسية السلمية لهذه القضية على المستوى الأفريقي في ظل رئاسة الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠٢١.

ونتيجة لتعثر مسار الوساطة بقيادة الاتحاد الأفريقي، قام وزير الخارجية المصري "سامح شكري" بجولة أفريقية لعدة دول شملت كل من (الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، السنغال، تونس، وكينيا) وذلك من أجل توضيح أبعاد مفاوضات سد النهضة، كما بعثت مصر بخطاب لمجلس الأمن الدولي في ١٣ أبريل ٢٠٢١، والذي أكدت من خلاله حرصها على التوصل الى اتفاق قانوني وملزم بشأن قواعد الملىء والتشغيل، وافتقار الجانب الإثيوبي للإرادة السياسية الحقيقة للوصول لهذا الاتفاق عبر الاستمرار في ممارسة السياسات القائم على التعنت عبر رفض مختلف أطر التسوية المطروحة، وقدمت مصر خطاباً آخر لمجلس الامن الدولي في ١١ يونيو ٢٠٢١، والذي تضمن تسجيل اعتراض مصر على ما أعلنته إثيوبيا حول نيتها الاستمرار في ملء سد النهضة خلال موسم الفيضان، ومطالبتها مجلس الأمن الدولي بتحمل مسئولياته لحفظ السلم والأمن الدوليين بشأن هذه القضية.

وقد عقد مجلس الأمن الدولي جلسة طارئة لمناقشة أزمة مفاوضات سد النهضة بناءً على طلب كل من مصر والسودان في ٨ يوليو ٢٠٢١، والتي سبقها بثلاث أيام إعلان إثيوبيا الشروع في الملىء الثاني لسد النهضة المقدر بنحو (٣) مليار م٣، وعلى الرغم من أن هذه الجلسة لم تسفر عن اتخاذ أي قرار ملزم بشأن هذه القضية[٣٥]، إلا أن المجلس قد أصدر بياناً رئاسياً في ١٥ سبتمبر من ذات العام، والذي تضمن حث الأطراف الثلاثة (مصر، السودان، إثيوبيا) على استئناف المفاوضات تحت قيادة الاتحاد الأفريقي بحضور مراقبين سواءً سبق مشاركتهم من قبل في الاجتماعات التفاوضية التي عُقِدَت تحت رعاية الاتحاد الأفريقي أو مراقبين تتوافق عليهم الأطراف الثلاثة وذلك في إطار زمني معقول[٣٦]، ونتيجة لاستمرار الموقف الإثيوبي القائم على السياسات الأحادية في عام ٢٠٢٢، اتجهت مصر مجدداً إلى مجلس الأمن الدولي في ٢٩ يوليو ٢٠٢٢ وذلك لتأكيد رفضها لهذه السياسات، والتمسك بحقها الشرعي المكفول في ميثاق الأمم المتحدة باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لضمان وحماية أمنها القومي.

(ب) – الصراع الداخلي في ليبيا

يمكن تصنيفه باعتباره مصلحة حيوية (Vital Interest) للدولة المصرية، نظراً لكون ليبيا دولة جوار مباشر واقعة على الحدود الغربية بشريط حدودي يصل إلى نحو (١١١٥) كم[٣٧]، وهو ما يجعل الأوضاع الداخلية في ليبيا مؤثرة على الاستقرار والأمن الداخلي في مصر ولاسيما في ضوء ما شهدته من تغييرات سياسية جذرية مرتبطة بقيام ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١ والتي ترتب عليها إسقاط نظام الرئيس الأسبق "معمر القذافي" ودخول الدولة في حالة من الصراع الداخلي الممتد وما انطوى عليه ذلك من استشراء للجماعات الإرهابية وتنامي حجم التدخلات الخارجية غير المشروعة.

وترتكز ثوابت السياسة المصرية حيال التعامل مع الصراع في ليبيا على الحفاظ على الكيان القانوني للدولة الوطنية في ليبيا عبر دعم الاستقرار الداخلي ورفض التدخلات الخارجية غير المشروعة، وتبني نهج التسوية السلمية لهذه الصراع من أجل التوصل إلى صيغة للحل الشامل القائم على التقاسم العادل السلطة السياسية والثروة بين مختلف الأقاليم الليبية[٣٨]، ولذا فقد دعمت مصر مختلف الأطر والمبادرات الدولية الرامية لتحقيق ذلك، وعلى رأسها اتفاق الصخيرات والذي تم التوقيع عليه برعاية الأمم المتحدة في المغرب في ١٧ديسمبر ٢٠١٥.

وقد وضع هذا الاتفاق خارطة طريق لمرحلة انتقالية مدتها (١٨) شهراً قابلة للتمديد لستة أشهر أخرى وذلك عبر تشكيل حكومة الوفاق الوطني ويكون مقرها في (طرابلس) وتتولى مهام السلطة التنفيذية لمدة عام قد تتجدد لمدة مماثلة تلقائياً في حال عدم الانتهاء من وضع دستور الدولة، وتبدأ هذه المدة من حصولها على الثقة من قبل مجلس النواب المنتخب في يونيو ٢٠١٤، والذي يعد وفقاً للاتفاق بمثابة السلطة التشريعية في الدولة خلال المرحلة الانتقالية، ويضاف إلى ذلك تشكيل المجلس الأعلى للدولة على أن يكون مقره في (طرابلس) وتكمن مهمته في إبداء الرأي الملزم في مشروعات القوانين لحكومة الوفاق الوطني قبل إحالتها لمجلس النواب، مع تشكيل مجلس أعلى للإدارة المحلية وهيئة لإعادة الإعمار على أن تشكلها حكومة الوفاق الوطني[٣٩].

وقد ظلت السياسة المصرية قائمة على دعم مختلف مسارات التسوية السلمية للصراع في ليبيا، وهو ما تبلور من خلال مشاركة القيادة السياسية مصرية في مختلف الأطر الدولية والإقليمية المعنية بتسوية الصراع في ليبيا منذ عام ٢٠٢٠، والتي بدأت عبر "قمة برلين حول ليبيا" المنعقدة تحت رعاية الأمم المتحدة في ١٩ يناير ٢٠٢٠، والتي عُقدت في سياق تنامي التدخلات الخارجية في ليبيا ولاسيما في ظل توقيع حكومة الوفاق الوطني بقيادة "فايز سراج" على اتفاق للتعاون العسكري والحدود البحرية مع تركيا في ٢٧ نوفمبر ٢٠١٩[٤٠]، وقد توصلت هذه القمة إلى جملة من النتائج الرئيسية ولعل أبرزها وقف إطلاق النار وفرض حظر على الأسلحة، العودة إلى المسار السياسي، إصلاح قطاع الأمن، فضلاً عن احترام قواعد حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني[٤١].

وذلك بالإضافة إلى المشاركة في إطار قمة مجلس السلم والأمن الافريقي حول ليبيا ومنطقة الساحل في ٨ فبراير ٢٠٢٠، اجتماع مجموعة الاتصال الأفريقية حول ليبيا على مستوى رؤساء الدول والحكومات عبر تقنية الفيديو كونفرانس في ١٩ مايو ٢٠٢٠، مؤتمر برلين ٢ في يونيو ٢٠٢١، ومؤتمر باريس الدولي حول ليبيا في ١٢ نوفمبر ٢٠٢١، وإلى جانب الدعم المصري للأطر الدولية تحت رعاية الأمم المتحدة المعنية بمسار التسوية السلمية للصراع في ليبيا، فإنها تبنت مبادرة ذاتية لدعم هذا المسار أطلق عليها "إعلان القاهرة" وذلك في ٦ يونيو ٢٠٢٠.

وقد ارتكزت هذه المبادرة بالأساس على المخرجات النهائية لقمة برلين وتوصلت لجملة من النتائج ولعل من أبرزها التأكيد على الوقف الفوري لإطلاق النار، استكمال أعمال مسار اللجنة العسكرية (٥+٥) –التي تجسد المسار العسكري لمخرجات مؤتمر برلين– في "جنيف" برعاية الأمم المتحدة، إلزام كافة الجهات الأجنبية بإخراج عناصر المرتزقة وتفكيك الميليشيات وتسليم أسلحتها لتمكين الجيش الوطني الليبي بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية الأخرى من الحفاظ على وحدة وسلامة أراضي الدولة واسترداد الأمن، وقد حظيت هذه المبادرة بقدر كبير من الدعم الدولي من قبل كافة الأطراف المعنية[٤٢].

وقد تعززت السياسة المصرية القائمة على التسوية السلمية للصراع في ليبيا عبر استضافتها لاجتماعات المسار الدستوري والعسكري والأمني برعاية الأمم المتحدة وذلك منذ سبتمبر ٢٠٢٠، ولعل من بينها المحادثات الأمنية والعسكرية بين أطراف الصراع في الفترة (٢٨-٣٠ سبتمبر) ٢٠٢٠، واجتماعات لجنة المسار الدستوري المشتركة بين البرلمان ومجلس الدولة والمنعقدة تحت رعاية الأمم المتحدة في الفترة (١١-١٣) أكتوبر من العام ذاته، كما استضافت ثلاث جولات أخرى من اجتماعات هذا المسار خلال عام ٢٠٢٢، وقد كانت آخر هذه الاجتماعات خلال الفترة (١٢- ٢٠) يونيو ٢٠٢٢، والتي أسفرت عن التوصل إلى توافق مبدئي حول (١٨٠) مادة من أصل (١٩٧) مادة[٤٣].

(٢) صنع السلم على مستوى القضايا المتعلقة بالدول الأفريقية الأخرى

يتعلق هذا المستوى بتحركات السياسة المصرية لصنع السلم فيما يخص مجمل القضايا الأفريقية التي قد تنطوي على صراع أو تهديد للسلم والأمن الإقليميين، وهو ما تبلور من خلال عضويتها في إطار مجلس السلم والأمن الأفريقي كممثلة عن إقليم شمال أفريقيا وذلك خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠١٩) وعضويتها الحالية الممتدة خلال الفترة (أبريل ٢٠٢٠- أبريل ٢٠٢٢)[٤٤]، ليصل بذلك إجمالي عدد مرات العضوية لمصر في هذا المجلس إلى أربع مرات منذ صدور البروتكول المنشئ للمجلس في عام ٢٠٠٢، حيث كان لها عضوية سابقة خلال الفترتين (٢٠٠٦-٢٠٠٨) و(٢٠١٢-٢٠١٤).

وقد تزامنت عضوية مصر في مجلس السلم والأمن الأفريقي خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠١٩) مع عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن الدولي خلال الفترة (يناير ٢٠١٦- ديسمبر ٢٠١٧)- والتي تعد الخامسة من نوعها منذ تأسيس الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥[٤٥]- وقد تولت مصر في إطارها رئاسة المجلس مرتين، أما الأولى فكانت في مايو ٢٠١٦، بينما الثانية في أغسطس ٢٠١٧.[٤٦] وقد منحت هذه العضوية في مجلس الأمن الدولي مصر الفرصة للتعبير عن المصالح والشواغل الأفريقية في إطار الأمم المتحدة من جانب، والمساهمة في تعزيز صنع السلم في أفريقيا من جانب آخر، فعلى صعيد الأزمة السياسية في بوروندي والتي نجمت عن فوز الرئيس البوروندي (نكرونزيزا)

بولاية ثالثة وذلك على نحو غير مقرر في إطار دستور الدولة، فقد ساهمت مصر في تنظيم زيارة للمجلس إلى بوروندي في يناير ٢٠١٦ بغية التواصل مع أطراف الأزمة وبحث سبل التسوية السياسية.

وكذلك على مستوى التعامل مع الأزمة في جمهورية الكنغو الديمقراطية والمرتبطة بالأساس باستشراء الحركات المسلحة في المنطقة الشرقية للدولة وعدم انعقاد الانتخابات الرئاسية في الموعد المُحدد في ديسمبر ٢٠١٦، ترأست مصر لجنة العقوبات الخاصة بالكونغو الديمقراطية، والتي تهدف إلى تعزيز حالة السلم والاستقرار في الدولة من خلال تبني جملة من الإجراءات الوقائية، من قبيل حظر وصول الأسلحة للجماعات المسلحة، وتعزيز التعاون الأمني بين الكنغو الديمقراطية ودول الجوار، وتنفيذاً لما سبق قام مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة بزيارتين إلى الكونغو وعواصم عدد من دول الإقليم في أغسطس ٢٠١٦ وأكتوبر ٢٠١٧، وذلك بهدف ضمان تنفيذ الإجراءات الموضوعة من قِبل لجنة العقوبات[٤٧].

ولم تتوقف السياسة المصرية في مساعيها تجاه صنع السلم في أفريقيا داخل أروقة مجلس الأمن الدولي، بل كان لها أدوار خارجه من خلال رئاستها للاتحاد الأفريقي في العام ٢٠١٩، وهناك العديد من الحالات الدالة في هذا الشأن، ومنها المساهمة في صنع السلم في السودان في إطار المرحلة التالية على التغييرات السياسية بها في أبريل ٢٠١٩، وذلك من خلال استضافتها لقمة إفريقية مصغرة في ٢٣ أبريل من ذات العام وذلك بحضور (١٣) رئيس ومسئول إفريقي، والتي جاءت في سياق تالي على صدور قرار الاتحاد الأفريقي في ١٥ أبريل ٢٠١٩ والمتعلق بإعطاء المجلس العسكري في السودان مهلة (١٥) يوماً لتسليم السلطة إلى المدنيين، وقد خلصت القمة إلى مد المهلة التي أمهلها الاتحاد الإفريقي للمجلس العسكري السوداني من (١٥) يوماً إلى ثلاثة أشهر[٤٨].

كما قامت مصر في إطار رئاستها للاتحاد الأفريقي بدور الوساطة بين كل من كينيا والصومال في إطار النزاع البحري القائم بين الدولتين، حيث عقدت اجتماع – بناءً على طلب الدولتين – بين الرئيس الصومالي آنذاك (محمد عبد الله فورماجو) والرئيس الكيني

آنذاك (أوورو كينياتا) وذلك على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في (نيويورك) المنعقدة في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٩، وقد أسفر هذا الاجتماع عن تشكيل لجنة مشتركة لاستعادة العلاقات وإعادة الثقة بين الدولتين[٤٩].

ب- مرحلة حفظ السلم في أفريقيا

تنصرف هذه المرحلة بالأساس إلى حفظ حالة السلم القائمة بين أطراف الصراع، وذلك من خلال التوقيع على اتفاقيات وقف إطلاق نار، أو إقامة مناطق منزوعة السلاح، أو المساهمة في بعثات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة أو الاتحاد الأفريقي أو كليهما معا وغيرها من الإجراءات الأخرى، وهو ما تبلور بالأساس من خلال مساهمة مصر في بعثات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة القائمة في أفريقيا، والتي تعود تاريخياً إلي بداية عقد الستينيات من القرن الماضي، حيث ساهمت لأول مرة في إطار عملية الأمم المتحدة في الكنغو (ONUC) في يوليو ١٩٦٠ واستمرت حتى يونيو ١٩٦٤[٥٠].

وتأتي مصر ضمن أبرز الدول المساهمة في إطار هذه البعثات على المستويين العالمي والإقليمي الأفريقي، إذا تأتي ضمن قائمة الدول العشر الأولى في هذا الشأن منذ عام ٢٠١٨ – انظر الشكل رقم (١)، وقد جاءت في الترتيب السادس على المستوى العالمي وذلك في ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٢، إذ بلغت مساهمتها (٢٨١٩) عنصراً بواقع (٢٧٢٣) عنصر من الذكور و(٩٦) عنصر من الإناث، كما احتلت الترتيب الثاني على المستوى الأفريقي وذلك بعد رواندا، التي احتلت الترتيب الثاني عالمياً والأول قارياً في ذات التاريخ، حيث بلغت مساهمتها (٥٩٢٩) عنصراً[٥١].

شكل رقم (١)

مساهمة مصر في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلم منذ عام ٢٠١٤

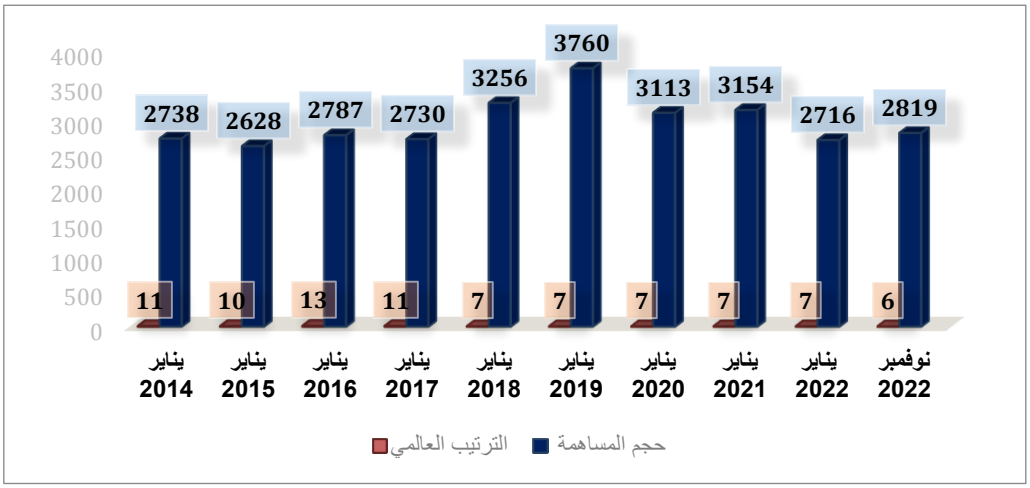

Source: United Nations, UN Peace Keeping: Troop and police contributors, Available at: **https://peacekeeping.un.org/en/troop-and-police-contributors**

وتساهم مصر في إطار مختلف بعثات الأمم المتحدة الموجودة في الدول الأفريقية فحسب، وتشارك في إطارها بأفراد شرطة (Individual Police) ووحدات شرطية (FPU) ووحدات عسكرية (Contingent Troops) وخبراء (Experts) وضباط أركان (Staff Officers)، ويتفاوت حجم المساهمة العددية لمصر في إطار هذه البعثات، حيث تعد بعثتي الأمم المتحدة في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى على الترتيب بمثابة أكبر البعثات التي تساهم مصر في إطارها، حيث بلغت المساهمة الإجمالية لمصر فيهما (٢٤٣٥) عنصراً، وهو ما يمثل نحو (٨٦,٤%) من إجمالي مساهمتها في مجمل البعثات، في حين أن المساهمة العددية لمصر في إطار "قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي" تعد الأقل بالمقارنة بكافة البعثات الأخرى – وذلك على نحو ما هو موضح بالجدول رقم (٣) الموجود أدناه [٥٢].

جدول رقم (٣)

مساهمة مصر في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا في ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٢

البعثات	العدد
بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (MINUSMA)	١٢٤٧
بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (MINUSCA)	١١٨٨
بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUSCO)	٣٤٣
بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (MINURSO)	٢١
بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS)	١٤
قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي (UNISFA)	٦
الإجمالي	٢٨١٩

Source: United Nations, "Summary of Contribution to UN Peacekeeping by Country, Mission and Post: Police, UN Military Experts on Mission, Staff Officers and Troops", 31 May 2022, Available at: **https://bit.ly/3Ceae9y**

وفي ذات السياق دعمت مصر دور بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلم في أفريقيا من خلال عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن الدولي خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠١٧)، حيث لعبت دوراً في التوصل الى توافق كامل داخل المجلس بشأن القرار رقم (٢٣٢٧) لعام ٢٠١٦ والمتعلق بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS) وإعادة تكليف قوة الحماية الإقليمية Regional protection Force (RPF) بالانتشار في جوبا، كما سعت مصر إلى إنهاء النزاع من منظور أشمل يتجاوز إجراءات تقاسم السلطة والثروة بين النخبة السياسية ومعالجة جذور النزاع[٥٣].

واتساقاً مع سياسة الدولة المصرية تجاه دعم قضايا حفظ السلم في القارة الأفريقية، فإن أحد الأدوات والآليات المؤهلة لدورها في هذا الشأن تتمثل في "مركز القاهرة الدولي لتسوية

النزاعات وحفظ وبناء السلم" (CCCPA)، والذي أنشأته وزارة الخارجية المصرية في عام ١٩٩٤ كمركز مستقل متخصص في مجالات التدريب وبناء القدرات والبحث في مجالات منع الصراعات وصنع وبناء السلم، حفظ السلام، منع التطرف والتطرف المفضي إلى الإرهاب، التهديدات عبر الوطنية، المرأة والسلام والأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR)، وذلك من خلال دعم الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والإقليمية والقارية في جهودها لتحقيق السلام والأمن والازدهار في أفريقيا، وعلى المستوى الفعلي عقد المركز العديد من المؤتمرات وورش العمل والأنشطة التدريبية فضلاً عن إصدار البحوث والدراسات فيما يخص كافة مجالات العمل المنوطة به[٥٤].

وقد كان توفير التدريب والإعداد اللازم للعناصر العسكرية والشرطية المشاركة في إطار عمليات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة أو الاتحاد الأفريقي أو كليهما معاً بمثابة أحد مجالات العمل الرئيسية للمركز، حيث قام بعقد العديد من الأنشطة التدريبية المعنية بتأهيل القوات المصرية في مرحلة ما قبل المشاركة في إطار بعثات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة منذ العام ٢٠١٤، ومنها على سبيل المثال لا الحصر تدريب (٤٥٠) عنصراً من القوات المشاركة في إطار بعثة الأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى (MINUSCA)، والذي جري في مدينة (السويس) خلال الفترة (١٢ – ١٥) ديسمبر ٢٠١٦ في إطار مشروع "ترسيخ السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا" التابع للمركز وتموله حكومة اليابان بالشراكة مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)[٥٥].

وفي إطار ذات المشروع السابق نظم المركز تدريبين لنحو (١٠٠) من عناصر قوات حفظ السلم المصرية قبل المشاركة في إطار بعثة الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية (MONUSCO) والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (UNAMID) وذلك في فبراير ٢٠١٧[٥٦]، كما عقد المركز دورة تدريبية لنحو (١٠٢) عنصراً من القوات حفظ السلم المصرية قبل المشاركة في إطار بعثة الأمم المتحدة في مالي (MINUSMA) وذلك خلال الفترة (١٣ – ١٧) ديسمبر ٢٠٢٠ [٥٧]، ولم تقتصر الأنشطة التدريبية للمركز في مجال حفظ السلم على إعداد وتأهيل العناصر قبل مشاركتها

في إطار بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلم، بل كان هناك مجالات أخرى من قبيل تنظيم دورات تدريبية من قبيل تلك المتعلقة بالمراقبين العسكريين للقدرة الإقليمية للشمال الأفريقي (NARC) التابعة للقوة الأفريقية الجاهزة وذلك في أكتوبر ٢٠١٥[٥٨]، وكذلك تنظيم دورة لتدريب المدربين من دول أفريقية بشأن الحماية الشاملة للمدنيين في عمليات حفظ السلم خلال الفترة (١٣-٢٤) أكتوبر ٢٠١٩[٥٩].

ج- مرحلة بناء السلم في أفريقيا

يقصد بها التدابير والإجراءات الشاملة المتعلقة بتحقيق الاستدامة وترسيخ السلم ومعالجة المسببات الجذرية للصراع ومنع الانتكاسة للعنف، وذلك من خلال تبني أنشطة إعادة الإعمار والتنمية في إطار الدول الخارجة من الصراعات، وترتكز السياسة المصرية في هذا الشأن على دعم الإطار القاري الناظم لبناء السلم في أفريقيا، والذي تبلور من خلال تبني الاتحاد الأفريقي استراتيجية (إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد الصراع) في عاصمة جامبيا (بانجول) في يوليو ٢٠٠٦، والتي ارتكزت على خمس مبادئ رئيسية متمثلة في: القيادة الأفريقية، الملكية الوطنية، الشمولية، المساواة وعدم التمييز، التعاون التلاحم، فضلاً عن بناء القدرات من أجل الاستدامة، وقد تم تحديد لهذه الاستراتيجية ستة مجالات كعناصر إرشادية رئيسية لعملها متمثلة في: الأمن، المساعدات الإنسانية، الحوكمة السياسية، التنمية وإعادة الإعمار الاقتصادية – الاجتماعية، حقوق الأنسان والعدالة والمصالحة، بالإضافة إلى المرأة والنوع.[٦٠]

ويضاف لذلك قيادة الدولة المصرية لجهود الاتحاد الأفريقي المعنية بإنشاء إطار مؤسسي قاري معنى بإدارة الإجراءات والتدابير المتعلقة ببناء السلم في أفريقيا، حيث اقترحت مصر إنشاء مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء الصراع (AUC-PCRD) في إطار الاجتماع الثاني لفريق الخبراء المشترك للسلام والأمن في إطار الشراكة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي وذلك في أبريل من عام ٢٠٠٩، وقد تم إقرار إنشاؤه في يناير ٢٠١١.[٦١]

وعلى الرغم من تبني قرار إنشاء هذا المركز غير أنه لم يتم إنشاؤه طيلة عقد كامل من الزمان وصولاً لعام ٢٠١٩، حيث تم التوقيع على استضافة مصر لمقره في ١١ ديسمبر ٢٠١٩ وذلك على هامش فعاليات النسخة الأولى من "منتدى أسوان للسلام والتنمية المستدامة" وذلك في إطار رئاسة مصر للاتحاد الأفريقي خلال هذا العام، وفي إطار المساعي المتعلقة بتفعيل هذا المركز استقبلت مصر وفد مفوضية السلم والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي والفريق المعني بتفعيل مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات وذلك على هامش اجتماعات اللجنة الوزارية المتخصصة للدفاع والأمن والسلامة الأفريقية التي عقدت في "العاصمة الإدارية الجديدة" في ٢٢ ديسمبر ٢٠١٩[٦٢].

ويتمثل الهدف الرئيسي للمركز في دعم وتعزيز وحدة التعمير والتنمية في مرحلة ما بعد الصراع التابعة للاتحاد الأفريقي، وعلى ذلك فقد أُسنِد للمركز عدة اختصاصات لعل من أبرزها توطيد السلام، معالجة الأسباب الجذرية للصراعات ومنع العودة إلى العنف، تعزيز استجابة الاتحاد الأفريقي السريعة والفعالة لحالات ما بعد الصراع، ضمان السلام والاستقرار الضروريان لتطوير وتكامل القارة الأفريقية، تطوير البحوث وتحليل السياسات، تخطيط وتنفيذ أنشطة إعادة الإعمار التي تتكيف بشكل جيد مع الظروف والحقائق الأفريقية، تعزيز بناء القدرات، فضلاً عن تعبئة الموارد الكافية باستخدام أساليب مبتكرة لجمع الأموال على المستويين الإقليمي والدولي[٦٣].

وثمة مجموعة من جوانب الأهمية المتحققة لمصر من جراء استضافة هذا المركز، والتي تخدم بالأساس تحقيق منظومة المصالح المصرية في أفريقيا، والمتمثلة في تمكين مصر من المساهمة بفعالية في وضع وصياغة التوجهات والسياسات القارية الحاكمة لاستراتيجية إعادة الاعمار والتنمية في أفريقيا، وكذلك تطوير الصلات والعلاقات المصرية مع كافة الأطراف والشركاء الإقليميين أو الدوليين المعنيين – سواءً دول أو مؤسسات – بأنشطة إعادة الاعمار والتنمية في أفريقيا، وهو ما ينعكس بالتبعية على تعزيز المدركات الإيجابية حيال السياسات المصرية الرامية لتحقيق السلم والأمن الإقليميين في أفريقيا.

ويعزز من السياسة المصرية في هذا الإطار تولي مصر رئاسة لجنة الأمم المتحدة لبناء السلم (Peace Building Commission) في العام ٢٠٢١ وذلك خلفاً لدولة "كندا"، حيث كانت مصر من بين الدول الأعضاء السبعة الذين تم اختيارهم من قِبل الجمعية العامة لعضوية هذه اللجنة في ذات العام[٦٤]، والتي تأسست في عام ٢٠٠٥، وتتمثل أبرز مهامها في حشد الموارد من قِبل كافة الأطراف الفاعلة ذات الصلة وتقديم المشورة والاقتراحات بشأن تبني استراتيجيات تكاملية لبناء السلم في مرحلة ما بعد الصراعات، التركيز على إعادة الإعمار وجهود بناء المؤسسات الضرورية للمعالجة من آثار الصراعات ودعم تطوير الاستراتيجيات المعنية بإرساء التنمية المستدامة، فضلاً عن تقديم المعلومات والتوصيات اللازمة لتعزيز التنسيق بين كافة الأطراف الفاعلة ذات الصلة سواء الموجودة داخل أروقة الأمم المتحدة أو خارجها ولتطوير أفضل الممارسات وتوفير التمويل المتوقع اللازم للأنشطة المعالجة في مرحلة ما بعد الصراعات وغيرها[٦٥].

٢- مكافحة الإرهاب

شكلت قضية مكافحة الإرهاب أحد أبرز أبعاد الحركة للدولة المصرية على المستوى العسكري والأمني في أفريقيا منذ منتصف عام ٢٠١٤، ولعل ذلك يجد سببيته في ضوء تنامي تهديد الإرهاب المواجه للدولة المصرية على المستوى الوطني في إطار المرحلة التالية على قيام ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، حيث جاءت مصر في الترتيب الثالث عشر في قائمة الدول الأكثر تأثراً بالإرهاب وفقاً لمؤشر الإرهاب العالمي في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥[٦٦]، وذلك بالإضافة إلى تطور طبيعة الظاهرة في القارة الأفريقية بشكل متسارع وملحوظ عبر استشراء الجماعات الإرهابية العابرة للحدود ولاسيما في أقاليم شمال وشرق ووسط وغرب القارة على نحو بات يشكل تهديداً للكيان القانوني للدولة الوطنية وواقع التنمية الاقتصادية.

وقد شكلت قضية مكافحة الإرهاب على المستوى الإقليمي القاري المرتبط بالقارة الأفريقية ككل والإقليمي الفرعي المرتبط بإقليم الساحل والصحراء أحد الركائز الرئيسية للنهج

المصري الشامل والمتكامل في التعامل مع هذه الظاهرة، فعلى المستوى القاري جاءت قضية مكافحة الإرهاب على رأس أولويات الرئاسة المصرية للاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٩، وذلك نظراً لما يمثله الإرهاب من تهديد مباشر على حالة السلم والأمن الإقليميين في أفريقيا ومنظومة المصالح والأهداف المرتبطة بالدولة المصرية في أفريقيا.

وتستند السياسة المصرية بالأساس على الالتزام بدعم مختلف الأطر القانونية والمؤسسية القارية المعنية بمكافحة الإرهاب في أفريقيا، حيث قامت بالتوقيع والتصديق على كافة هذه الأطر، وعلى رأسها اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب في أفريقيا التي تم تبنيها في الجزائر وذلك في ١٤ يوليو ١٩٩٩، ودخلت حيز النفاذ في ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٢، وقد جاءت مصر في مقدمة الدول الموقعة علي هذه الاتفاقية وقامت بالتصديق عليها في ٨ فبراير ٢٠٠١[٦٧]، وكذلك وقعت على البروتوكول الخاص باتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية منع ومكافحة الإرهاب، والتي تبنيها في ٢ يوليو ٢٠٠٤ ودخلت حيز النفاذ في فبراير ٢٠١٤[٦٨].

كما تركز مصر في إطار سياستها الكلية الرامية لدعم مختلف الأطر المؤسسية والتنظيمية المعنية بمكافحة الإرهاب على إقليم الساحل والصحراء كإقليم فرعي في أفريقيا، وذلك على اعتبار أنه يشكل منطقة عمق استراتيجي من الناحية الأمنية للدولة المصرية، كما أنه يعد من أكثر الأقاليم الفرعية تأثراً بالتهديدات المرتبطة بالإرهاب، وذلك بفعل وجود عدد من الجماعات الإرهابية العابرة للحدود، وعلى رأسها جماعة بوكو حرام وحركة الشباب المجاهدين، واللذان جاءا ضمن الجماعات الأربع الأكثر دموية – وذلك إلى جانب تنظيم الدولة في العراق والشام(ISIL) وحركة طالبان– على مستوى العالم وفقاً لمؤشر الإرهاب العالمي لعامي ٢٠١٨ و٢٠٢٠[٦٩]، ولذا فقد ركزت الدولة المصرية على تقليص التهديدات الأمنية المرتبطة بهذه الظاهرة في الإقليم، وذلك من خلال إنشاء المركز الإقليمي لمكافحة الإرهاب بالقاهرة في يونيو ٢٠١٨، على أن يكون بمثابة أداة لتبادل المعلومات والتشاور بشأن القضايا المشتركة المرتبطة بالتهديدات الإرهابية في الدول الأعضاء[٧٠].

وقد جاء انشاء هذا المركز بناءً على توصيات الاجتماع الخامس لوزراء دفاع تجمع الساحل والصحراء (CEN–SAD) المنعقد في مدينة "شرم الشيخ" خلال الفترة (٢٢ – ٢٥) مارس ٢٠١٦، والذي أسفر عن تنبي مشروع إعلان "وثيقة شرم الشيخ حول مكافحة الارهاب والجرائم العابرة للحدود في منطقة دول الساحل والصحراء"، والذي تضمن جملة من البنود يصل عددها إلى نحو (١٨) بنداً، تعكس في مجملها الرؤية المشتركة لدول التجمع بشأن منع ومكافحة الإرهاب في إطار منطقة الساحل والصحراء[٧١].

واتساقاً مع ما سبق، استضافت مصر التدريبات العسكرية لمكافحة الإرهاب للدول الأعضاء بتجمع الساحل والصحراء في إطار قاعدة "محمد نجيب" العسكرية خلال الفترة (٩ – ٤) ديسمبر ٢٠١٨، والتي شارك في إطارها عناصر من القوات الخاصة لكل من مصر والسودان ونيجيريا وبوركينا فاسو ضمن المجموعة الأولى، ويأتي ذلك في إطار تنفيذ القرار الذي اتخذه وزراء الدفاع الساحل والصحراء في الاجتماع المنعقد في كوت ديفوار في مايو ٢٠١٧ بإجراء تدريبات منتظمة لمكافحة الإرهاب[٧٢]، كما استضافت نفس القاعدة العسكرية تدريبات المجموعة الثانية من دول الساحل والصحراء خلال الفترة (١٣– ٢٠) يونيو ٢٠١٩، والتي شارك فيها عناصر من القوات الخاصة لكل من مصر وتوجو، حيث تم تقسيم الدول المشارِكة في هذه التدريبات إلى عدة مجموعات تُنفَذ على مراحل زمنية مختلفة لتشمل مختلف الدول الأعضاء في تجمع الساحل والصحراء[٧٣].

وقد اتسقت وارتبطت السياسة المصرية تجاه قضية مكافحة الإرهاب على المستوى الدولي بكونها دولة أفريقية بالأساس، حيث ارتكزت على بلورة موقف أفريقي موحد وحشد الدعم الدولي الجاد حيال التعامل الفعلي مع الظاهرة في إطار المحافل الدولية المختلفة، ففي إطار عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة خلال الفترة (٢٠١٦–٢٠١٧)، تم اختيارها لرئاسة اللجنة الفرعية لمكافحة الإرهاب وذلك اعتباراً من بدء عضويتها في المجلس وذلك في يناير ٢٠١٦، وترتكز مهام هذ اللجنة بالأساس على وضع سياسات مكافحة الإرهاب على المستوى الدولي.

وقد قامت مصر في إطار رئاستها لهذه اللجنة باتخاذ العديد من الإجراءات الفعلية، ولعل من أهمها تنظيم سلسلة من الاجتماعات المفتوحة حول ظاهرة الإرهابيين الأجانب، والتي تناولت مدى تطبيق كل من (أفريقيا، الشرق الأوسط، آسيا، أوروبا) للتدابير المعنية بالتصدي لتلك الظاهرة، وكذا تنظيم اجتماعين مفتوحين في يونيو ٢٠١٧، يتناول الأول تحديات مكافحة الارهاب في ليبيا، بينما يتناول الآخر تحديات مكافحة الارهاب في منطقة غرب أفريقيا[٧٤].

كما اتخذت السياسة المصرية تجاه مكافحة الإرهاب على المستوى الدولي دفعة قوية في إطار رئاستها للاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٩، وذلك انطلاقاً من كونها الدولة المسئولة عن إدارة السياسات الأفريقية المشتركة حيال التعامل مع هذه الظاهرة، وقد بدا ذلك جلياً من خلال النشاط المصري المكثف في هذا الشأن، حيث شاركت مصر في العديد من المشاورات مع الشركاء الدوليين الرئيسيين في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف، ولعل من أبرزها تلك التي جرت مع روسيا في أبريل ٢٠١٩، والولايات المتحدة الأمريكية مع كل من وفد الكونجرس في إبريل ٢٠١٩ والمنسق الأمريكي لمكافحة الإرهاب في أغسطس ٢٠١٩ ومساعد وزير الخزانة الأمريكي لمكافحة تمويل الإرهاب والجرائم المالية في أكتوبر ٢٠١٩، المنسق العام للاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب في سبتمبر ٢٠١٩، وكذلك مع المنسق البريطاني لمكافحة الإرهاب في ديسمبر ٢٠١٩ [٧٥].

وشاركت مصر أيضاً في المؤتمر الدولي الثاني حول "مكافحة الاتجار غير المشروع في الأسلحة في إطار محاربة الإرهاب الدولي" بموسكو في سبتمبر ٢٠١٩، وتولت الرئاسة المشتركة مع الاتحاد الأوروبي لمجموعة عمل بناء القدرات لمنطقة دول شرق أفريقيا التابعة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب لفترة ولاية ثانية حتى سبتمبر ٢٠١٩، وقد تم اختيار مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة إلى جانب مندوب أسبانيا كميسريّن لعملية المراجعة الدورية السابعة لاستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب الصادرة في ٨ سبتمبر ٢٠٠٦ وذلك في ٢٠ نوفمبر ٢٠١٩.

ويضاف لما سبق أن مصر كانت ضمن الدول التي بادرت بتكوين مجموعة أصدقاء ضحايا الإرهاب بالأمم المتحدة وشاركت في الاجتماع الوزاري الأول لها المنعقد في "نيويورك" في سبتمبر ٢٠١٩، وكذلك المجموعة المصغرة المعنية بصياغة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول "تعزيز التعاون الدولي لمساعدة ضحايا الإرهاب" الصادر في يونيو ٢٠١٩، وتنعكس كل هذه التفاعلات المصرية الرامية لدعم الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب على دعم منع ومكافحة الإرهاب بكافة صوره في القارة الأفريقية [٧٦].

٣- مكافحة الهجرة غير الشرعية

تعد بمثابة أحد أبرز أبعاد الحركة للدولة المصرية على المستوى العسكري والأمني في أفريقيا منذ منتصف عام ٢٠١٤، وذلك انطلاقاً من تأثير التحديات والاشكاليات المرتبطة بها على منظومة السلم والأمن في أفريقيا، وهو ما تبلور بشكل متنامي مع بداية العقد الثاني من الألفية الجديدة، حيث شهدت بعض دول شمال أفريقيا العربية حالة من التغييرات السياسية الجذرية مع مطلع عام ٢٠١١، وهو ما أدى إلى وجود تحركات غير شرعية للمهاجرين من هذه الدول إلى الضفة الشمالية من البحر المتوسط.

ويضاف إلى ذلك أوضاع عدم الاستقرار السياسي التي تشهدها كثير من الدول الأفريقية جنوب الصحراء والتي قادت لتنامي أعداد اللاجئين في أفريقيا وذلك من قبيل جنوب السودان منذ ديسمبر ٢٠١٣، والتي تأتي ضمن أبرز الدول المصدرة للاجئين على المستوى العالمي، حيث تأتي في الترتيب الرابع وتعد مسؤولة عن تصدير نحو (٢,٢) مليون لاجئ، وتأتي أوغندا في ذات الترتيب من حيث الدول الأبرز من حيث استضافة اللاجئين عالمياً، إذ يُقدر عددهم داخل حدودها بنحو (١,٤) مليون لاجئ [٧٧].

وقد ارتكزت الفلسفة المصرية حيال التعامل مع هذه الظاهرة بالأساس على تعزيز النهج التعاوني على المستوى الإقليمي، وهو ما تبلور من خلال الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية (٢٠١٦ – ٢٠٢٦)، والتي ارتكزت على جملة من المحاور الرئيسية، ولعل من بينها رفع الوعي العام ودعم التنمية كأساس لمكافحة الهجرة غير الشرعية،

توفير البدائل الايجابية لفرص العمل، بناء وتفعيل الإطار التشريعي الداعم لأنشطة مكافحة الهجرة غير الشرعية، فضلاً عن استثمار التعاون الدولي لخدمة القضية وغيرها[٧٨].
وغيرها[٧٨].

وقد اتخذت السياسة المصرية تجاه التعامل مع هذه الظاهرة في أفريقيا منحى قائم على دعم المبادرات المعنية بمكافحة الهجرة غير الشرعية سواء على المستوى الإقليمي الأفريقي أو المستوى الدولي والتي تكون أفريقيا فاعلاً شريكاً في إطارها مع أطراف خارجية، فعلى المستوى الإقليمي الأفريقي كانت مصر ضمن الدول الرئيسية إلى جانب كل من (السودان، إريتريا، وإثيوبيا) في إطار مبادرة (الاتحاد الأفريقي والقرن الأفريقي) AU Horn of Africa Initiative، والتي تم إطلاقها في إطار المؤتمر الوزاري الإقليمي للاتحاد الأفريقي المنعقد في الفترة (١٣ –١٦) أكتوبر ٢٠١٤.

ويضاف إلى هذه الدول الرئيسية في المبادرة دول الجوار (جيبوتي، كينيا، الصومال، وجنوب السودان)، وعدد من الشركاء من الدول من قبيل (تونس، ليبيا، النرويج، إيطاليا، مالطا، سويسرا، السعودية، واليمن) من جانب، والشركاء من غير الدول (المنظمات) من قبيل (منظمة الهجرة الدولية، المفوضية السامية لشئون اللاجئين، الانتربول، جامعة الدول العربية، وإيجاد) من جانب آخر، وقد تمت الموافقة على هذه المبادرة من قِبل الاتحاد الأفريقي في يونيو ٢٠١٥.

وقد سعت هذه المبادرة بالأساس إلى تحقيق عدد من الأهداف لعل من بينها دعم التنفيذ الفعال للأطر والسياسات القارية المعنية بالهجرة، دعم الحوار المنتظم بين الدول المشاركة والأطراف الأخرى المعنية، بناء توافق مشترك بشأن الأسباب والنتائج والنماذج والتوقعات الممكنة بشأن الهجرة غير النظامية في الإقليم، تعزيز التعاون بين الدول المشاركة فيما يخص التفكيك والتقصي والمحاكمات للشبكات الإجرامية للمهربين، فضلاً عن تسهيل المساعدات الإنسانية وبناء القدرات[٧٩].

وعلى المستوى الدولي، تعد مصر بين الدول الأفريقية الأعضاء في مبادرة (طريق الهجرة بين الاتحاد الأوروبي والقرن الأفريقي)، والتي ارتكزت بالأساس على مبادرة (الاتحاد

الأفريقي والقرن الأفريقي) السالف الإشارة إليها، وتعد بمثابة خطة أو برنامج عمل لتعزيز التعاون السياسي بين دول منطقة القرن الأفريقي والدول الأوروبية بشأن الهجرة، وتضم (٤١) دولة من بينهم (١١) دولة أفريقية وهم –بخلاف مصر– ليبيا، جيبوتي، إثيوبيا، إريتريا، السودان، جنوب السودان، الصومال، تونس، كينيا، وأوغندا، وذلك إلى جانب وجود (٣٠) دولة من دول الاتحاد الأوروبي.[٨٠]

وقد أُطلِق على هذه المبادرة "عملية الخرطوم"، والتي تأسست بموجب إعلان المؤتمر الوزاري لعملية الخرطوم المنعقد في "روما" في ٢٨ نوفمبر ٢٠١٤، والذي ركز على تحقيق التعاون في عدد من المجالات الرئيسية، ولعل من أبرزها وضع استراتيجيات وطنية لتعزيز معالجة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين بشكل فعال، تعزيز التعاون بين كل من الدول المصدرة والوسيطة (دول العبور) والمستقبلة لمواجهة الهجرة غير النظامية والشبكات الإجرامية عبر تبني إجراءات محددة في مجالات من قبيل تبادل المعلومات والتدريب وبناء القدرات والمساعدات الفنية وتبادل الخبرات الجيدة، تعزيز التنمية المستدامة في بلدان المنشأ والعبور لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية، فضلاً عن مساعدة السلطات الوطنية في كل دولة لاتخاذ التدابير الوقائية اللازمة من قبيل الحملات الإعلامية لتشكيل الوعي بمخاطر الهجرة غير القانونية.[٨١]

وقد كان لمصر دوراً بارزاً في إطار هذه المبادرة، حيث تعد من بين الدول الأفريقية الخمس المندرجة ضمن تشكيل لجنة التوجيه أو التيسير Steering Committee المسؤولة عن إدارة وقيادة المبادرة، وذلك إلى جانب كل من (إريتريا، إثيوبيا، جنوب السودان، والسودان)، فضلاً عن الدول الأوروبية الأعضاء وهم (إيطاليا، فرنسا، ألمانيا، المملكة المتحدة، وهولندا)، وتولت مصر الرئاسة الأولى لهذه المبادرة، وتلتها كل من المملكة المتحدة في عام ٢٠١٦، إثيوبيا في عام ٢٠١٧، وإيطاليا في عام ٢٠١٨[٨٢].

كما استضافت مصر عدداً من الاجتماعات المتعلقة بها، ومنها الاجتماع ثلاثي الأطراف حول "الاتجار بالبشر وتهريبهم مع التركيز على القُصر غير المصحوبين بذويهم" وذلك

في الفترة (٨ – ٩) نوفمبر ٢٠١٧، اجتماع بعنوان "تطبيق القانون وبناء القدرات" وذلك في الفترة (١٠ – ١١) يوليو ٢٠١٨، واجتماع بعنوان "الإطار القانوني وتطوير السياسات: تحقيق الاستفادة المثلى من هجرة العمالة المنظمة"، وذلك في الفترة (٢٤ – ٢٥) سبتمبر ٢٠١٩.[٨٣]

وفي إطار تعزيز التعاون بين الجانبين الأفريقي والأوروبي في إطار المبادرتين السالف الإشارة إليهما، شاركت مصر في إطار قمة "فاليتا" حول الهجرة المنعقدة في نوفمبر ٢٠١٥ باعتبارها رئيساً لمبادرتي الاتحاد الأفريقي – القرن الأفريقي والاتحاد الأوروبي – القرن الأفريقي بالتنسيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، وقد طرحت في إطارها ضرورة التركيز على جملة من الاعتبارات الرئيسية، ولعل من بينها ضرورة إسهام دول الاتحاد الأوروبي في تحقيق التنمية المستدامة للدول الأفريقية، فتح المجال للعمالة المهاجرة من أفريقيا، ضرورة حل النزاعات القائمة في المنطقة، وأخيراً ضرورة تنفيذ الدول الأوروبية لالتزاماتها المتعلقة باستضافة اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين وذلك وفقاً للقوانين والاتفاقيات الدولية المعنية بهذا الشأن[٨٤].

ثالثاً–البعد الاقتصادي

يعد بمثابة أحد أبرز أبعاد الحركة للدولة المصرية تجاه أفريقيا منذ منتصف عام ٢٠١٤، كما جاء على رأس أولويات الرئاسة المصرية للاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٩، وهو ما تجلى بشكل واضح من خلال التركيز على تبني وطرح قضيتين رئيسيتين في هذا الصدد، أما الأولى فتتعلق بالتكامل الاقتصادي والاندماج الإقليمي، وينبثق منها عدة محاور فرعية تتمثل في دخول اتفاقية التجارة الحرة القارية (AFCFTA) حيز النفاذ، تنفيذ مشروعات البينية التحتية لتحقيق التكامل الاقتصادي، وتعزيز التجارة البينية، بينما تنصرف الثانية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتمثل المحاور الفرعية المنبثقة عنها في تطوير منظومة التصنيع الأفريقية، تطوير منظومة الزراعية الأفريقية، توسيع مشروعات الثروة السمكية لتحقيق الأمن الغذائي، وتوفير فرص العمل[٨٥]، وتتطلب

المعالجة البحثية لهذا البعد إلقاء الضوء على محوري التجارة والاستثمارات باعتبارهما يشكلان المضمون الحاكم للتفاعلات الاقتصادية لمصر تجاه القارة الأفريقية خلال الفترة محل الدراسة وذلك على النحو التالي:

١- التجارة المصرية مع أفريقيا

تعد بمثابة أحد الأبعاد الرئيسية للتفاعلات الاقتصادية المصرية نحو أفريقيا، وينصرف الحديث في هذا الإطار إلى حركة التبادل التجاري (الصادرات والواردات) المصرية مع أفريقيا، ويمكن القول أن الاتجاه العام لحجم التجارة المصرية مع أفريقيا شهد تزايداً تدريجياً خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٩) وذلك رغم وجود انخفاض محدود خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٩ بالمقارنة بالعامين السابقين لهما، في حين انخفض إجمالي التجارة في عام ٢٠٢٠ وارتفع مجدداً خلال عام ٢٠٢١ مع ملاحظة أن قيمة حجم التجارة المصرية مع أفريقيا خلال الفترة محل الدراسة لم تقل عن (٥) مليار دولار، وقد سُجِلت أعلى قيمة لها في عام ٢٠١٨ حيث بلغت (٦,٩٣٩) مليار دولار، وذلك نظراً لتحقيق الصادرات والواردات المصرية لأفريقيا أعلى قيمة لها خلال هذا العام، حيث بلغت (٤,٧٣٥) و(٢,٢٠٣) مليار دولار على التوالي، وتعد كل من (ليبيا، تونس، المغرب، الجزائر، السودان، وكينيا) على الترتيب بمثابة أكبر الوجهات التصديرية لمصر في أفريقيا[٨٦]، بينما بينما تتمثل أكبر الوجهات التي تستورد منها مصر داخل القارة الأفريقية في كل من (الجزائر، كينيا، زامبيا، السودان، ليبيا، والمغرب) على الترتيب[٨٧].

جدول رقم (٤)

تجارة مصر مع أفريقيا (بالمليار دولار) منذ عام ٢٠١٤

التجارة / العام	الواردات	الصادرات	إجمالي التجارة
٢٠١٤	١,٢٩٨	٣,٩٧٥	٥,٢٧٣
٢٠١٥	١,٧٧٧	٣,٣٢٨	٥,١٠٥
٢٠١٦	١,٩٧٩	٣,٤٤٥	٥,٤٢٥
٢٠١٧	١,٨٥٨	٣,٧١٥	٥,٥٧٤
٢٠١٨	٢,٢٠٣	٤,٧٣٥	٦,٩٣٩
٢٠١٩	٢,٠٧٤	٤,٧٣٣	٦,٨٠٧
٢٠٢٠	١,٢	٣,٨١	٥,٠١
٢٠٢١	١,٣٧٢	٤,٧٤٢	٦,١١٤

Source: African Union, **African trade statistics yearbook 2020** (August 2020), pp.104, 106, see also: Trade Map, "Bilateral trade between Egypt and Africa", Available at: **https://bit.ly/3eiK1gL**

وتأتي تجارة مصر مع القارة الأفريقية في الترتيب الرابع بالنسبة لمجمل تجارتها الخارجية مع الأقاليم الجغرافية الأخرى في العالم منذ عام ٢٠١٤، إذ جاءت القارة الأوروبية في الترتيب الأول في هذا الشأن، وقد سجل عام ٢٠١٤ أعلى قيمة للتجارة المصرية مع أوروبا إذ بلغت (٤٧,٣٦٥) مليار دولار، بينما سجل عام ٢٠٢٠ أدني قيمة لها حيث بلغت (٣٠,٤) مليار دولار، في حين جاءت قارة آسيا في الترتيب الثاني في هذا الشأن، إذ لم يقل حجم التجارة المصرية معها عن (٣٥) مليار دولار خلال ذات الفترة، وقد سجل عام ٢٠٢١ أعلى قيمة حيث بلغ (٤٧,٨٦) مليار دولار، وللمزيد من التفاصيل في هذا الشأن يمكن الاطلاع على الجدول رقم (٥) الموجود أدناه.

جدول رقم (٥)

تجارة مصر مع القارات الأخرى (بالمليار دولار) منذ عام ٢٠١٤

العام / القارة	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
أوروبا	٤٧,٣٦٥	٤٢,٢١٢	٤٠,٨٣٥	٣٩,٥٣٣	٤٦,٣٩٢	٤٣,٦٧٤	٣٠,٤	٣٦,٩
أسيا	٣٦,٢٠٠	٣٦,٠٦٢	٣٥,٨٧١	٣٥,٧٤٤	٤٢,٦٩٣	٤١,٩٠٦	٤٠,٣٢	٤٧,٨٦
أمريكا	١١,٩٤٩	١١,٠٧٦	١٠,١٩٨	١٠,٣٧٦	١٠,٦٣٤	١٣,١٧٣	١٠,٥٢٩	١٢,٧٨١
استراليا وأوقيانوسيا	١,٠٣٩	٠,٧٦٩	٠,٧٤٣	٠,٦٣١	٠,٧٨١	٠,٧١٩	–	–
دول أخرى	١,٢٦٧	١,١٢٢	٠,٧٧٥	٠,٩٧٣	١,٧٦٢	٢,٠٥٦	–	–
إجمالي التجارة	١٠٣,٠٩٥	٩٦,٣٥٠	٩٣,٨٥٠	٩٢,٨٣٤	١١١,٢٠٣	١٠,٨٣٣	٨٧,١	١١٤,٥

Source : African Union, **African trade statistics yearbook 2020** (August 2020), p.104, see also: Trade Map, "Bilateral trade between Egypt and Africa", Available at: **https://bit.ly/2BOEycH**

وفيما يتعلق بمساهمة مصر في التجارة الأفريقية البينية منذ عام ٢٠١٤، نجد أنها سجلت أعلى قيمة لها في العام ٢٠١٩ حيث بلغت (٣,٨٢%)، وذلك نظراً لارتفاع المساهمة المصرية في الصادرات والواردات البينية الأفريقية خلال هذا العام لتسجل أعلى قيمة لها منذ عام ٢٠١٤، والتي بلغت (٤,٩٠%) و(٢,٦١%) على التوالي، وفي المقابل سجلت مساهمة مصر في التجارة الأفريقية البينية أدني قيمة لها خلال ذات الفترة في عام ٢٠١٧ حيث بلغت (١,٩٢%)، وقد يجد ذلك ما يفسره في ضوء الانخفاض الملحوظ لمساهمة مصر في الصادرات البينية الأفريقية خلال هذا العام إذ بلغت (٢,٠٢%) – للمزيد من التفاصيل يمكن الاطلاع على الجدول رقم (٦) الموجود أدناه، وقد مصر جاءت ضمن قائمة الدول العشر الأفريقية الأكبر اسهاماً في التجارة البينية الأفريقية خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨، حيث احتلت الترتيب السادس بعد كل من (جنوب أفريقيا، الكونغو

الديموقراطية، نيجيريا، ناميبيا، وزامبيا) ويليها كل من (زيمبابوي، بوتسوانا، كوت ديفوار، جمهورية الكونغو) على الترتيب[٨٨].

جدول رقم (٦)

نسبة مشاركة مصر في التجارة البينية الأفريقية منذ عام ٢٠١٤

	المساهمة في الصادرات البينية الأفريقية (%)	المساهمة في الواردات البينية الأفريقية (%)	المساهمة في إجمالي التجارة البينية الأفريقية (%)
٢٠١٤	٣,٧٠	١,٤٥	٢,٥٨
٢٠١٥	٣,٨٤	٢,١٥	٢,٩٦
٢٠١٦	٤,٤٢	٠,٥١	٢,٣٨
٢٠١٧	٢,٠٢	١,٨٣	١,٩٢
٢٠١٨	٣,١٠	١,٤٤	٢,٢٦
٢٠١٩	٤,٩٠	٢,٦١	٣,٨٢

Source :African Export-Import Bank, **African-Trade-Report 2017: Bridging Africa's Trade Finance Gap through Domestic Resource Mobilization** (Cairo: Afreximbank, 2017) p.100, see also: African Export-Import Bank, **African-Trade-Report 2020: Informal Cross-Border Trade in Africa in the Context of the AfCFTA** (Cairo: Afreximbank, 2020) pp.102,103

وعلى مستوى تجارة مصر مع التجمعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا منذ عام ٢٠١٤، نجد أن السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي "كوميسا" (COMESA)[٨٩] تعد بمثابة أبرز هذه التجمعات من منظور حجم التجارة المتبادلة مع مصر، ويمكن القول أن هذا الحجم لم يقل عن نحو (١,٦) مليار دولار خلال هذه الفترة، كما شهد تزايداً تدريجياً منذ العام ٢٠١٧ وصولاً إلى عام ٢٠١٩ ثم انخفض خلال عام ٢٠٢٠ ليسجل نحو (١,٩٣) مليار دولار وعاود الارتفاع في عام ٢٠٢١، وقد سجل حجم التجارة أعلى قيمة له بوجه عام في عام ٢٠١٩، حيث بلغت قيمته (٢,٦٢) مليار دولار– وللمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع للجدول رقم (٧) الموجود أدناه، ويتمثل هيكل الصادرات المصرية لدول

الكوميسا في (مواد البناء، المنتجات الكيماوية والدوائية، الصناعات الغذائية، السكر، الزيوت والشحوم، الأرز، الفواكه والخضراوات، بعض المنتجات الهندسية)، في حين يتمثل هيكل الواردات المصرية من دول الكوميسا في (البن، الشاي، التبغ، الثمار الزيتية والسمسم، الحيوانات الحية، والنحاس)[٩٠].

جدول رقم (٧)

تجارة مصر مع بعض التجمعات الأفريقية (بالمليار دولار) منذ عام ٢٠١٤

العام / التجمع	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
كوميسا COMESA	٢,١٧٧	١,٧٤٣	١,٧٦٢	١,٦٨٢	٢,٣٧١	٢,٦٢٨	١,٩٣	٢,٢٥
إياك EAC	٠,٦٨٩	٠,٦٢٠	٠,٦٨١	٠,٦٨١	٠,٨١٢	٠,٧٦٩	٠,٧١٨	٠,٧٢٨
سادك SADC	٠,٥٥١	٠,٥٣٤	٠,٦١٥	٠,٧٥٥	٠,٩٣١	٠,٨٥٠	٠,٦٠٢	٠,٧٧٨
إيكواس ECOWAS	٠,٣٥٤	٠,٣٢٢	٠,٧١٠	٠,٩٣٤	٠,٦٨٢	٠,٤٩١	٠,٤٥٨	٠,٦٧٨
إيكاس ECCAS	٠,٢٠١	٠,١٧١	٠,١٢٨	٠,١١١	٠,٣٠٦	٠,٢٢٧	٠,١٩٥	٠,٢٧٥

Source: Trade map, "Bilateral trade between Egypt and (ECOWAS)", available at: **https://bit.ly/3aUA4k0,** See also: Trade map," Bilateral trade between Egypt and (COMESA), available at: **https://bit.ly/3aWIdnT**, and: Trade map," Bilateral trade between Egypt and (ECCAS)", available at: **https://bit.ly/3aaMuVI,** and: Trade map," Bilateral trade between Egypt and (SADC)", available at: **https://bit.ly/3af3aLu,** and: Trade map," Bilateral trade between Egypt and (EAC)", available at: **https://bit.ly/3d6L6Fd** .

ويعزى تنامي حجم التبادل التجاري بين مصر و"كوميسا" بالمقارنة بباقي التجمعات الأخرى إلى استفادة مصر من المزايا المرتبطة بعضويتها في إطار هذا التجمع الذي انضمت له في ٢٩ يونيو ١٩٩٨ والتي ترتبط بضخامة حجم سوقه الاقتصادي، إذ يضم في عضويته (٢١) دولة ليصبح ثاني أكبر التجمعات في أفريقيا من حيث عدد الدول الأعضاء عقب تجمع الساحل والصحراء (٢٨ دولة)، وتغطي مساحته نحو (١٢) مليون

كم٢ وهو ما يشكل نحو ثلثي مساحة القارة الأفريقية، كما يضم ما يزيد عن نحو (٥٨٣) مليون نسمة من السكان، وهو ما يشكل تقريباً نصف إجمالي تعداد سكان القارة الأفريقية[٩١].

ويضاف إلى ذلك استفادة مصر من المزايا التفضيلية المرتبطة بإنشاء منطقة التجارة الحرة لكوميسا وذلك في ٣١ أكتوبر ٢٠٠٠، حيث قامت (٩) من الدول الأعضاء وهي (مصر، وكينيا، السودان، موريشيوس، زامبيا، زيمبابوي، جيبوتي، مالاوي، مدغشقر) بالتوقيع على الاتفاقية المنشئة لها وانضمت إليهم رواندا وبوروندي في ١ يناير ٢٠٠٤، وقد ترتب على ذلك وجود إعفاءات تامة من الرسوم الجمركية واعفاءات تدريجية من الرسوم غير الجمركية المقررة على الواردات المتبادلة بينها شريطة أن تكون تلك المنتجات مصحوبة بشهادة المنشأ المتعلقة بتجمع "كوميسا"، كما تطبق بعض الدول الأعضاء نسب من الإعفاءات الجمركية فيما يخص وارداتها مع الدول الأعضاء الأخرى بالتجمع، من قبيل كل من (أوغندا، إريتريا، جزر القمر) والتي خفضت الرسوم الجمركية بنسبة (٨٠%) وإثيوبيا بنسبة (١٠%)[٩٢].

ويأتي تجمعي سادك وإياك في ترتيب لاحق لكوميسا من منظور حجم التجارة المصرية القائمة مع كلاهما منذ عام ٢٠١٤، وقد سجل عام ٢٠١٨ أعلى قيمة للتبادل التجاري بين مصر وكلا التجمعين حيث بلغت (٠,٩٣١) مليار دولار بالنسبة لسادك و(٠,٨١٢) بالنسبة لتجمع إياك، أما تجمع إيكاس فقد جاء في الترتيب الأخير في هذا الشأن، وقد سجل عام ٢٠١٨ أعلى قيمة لتجارته مع مصر حيث بلغت (٠,٣٠٦) مليار دولار يليها عام ٢٠٢١- وللمزيد من التفاصيل في هذا الشأن يمكن الاطلاع على الجدول رقم (٧).

وفي سياق متصل بتنامي حجم التجارة المصرية مع أفريقيا منذ عام ٢٠١٤، فقد دعمت مصر الأطر المختلفة المعنية بتعزيز التجارة الأفريقية البينية، ويمكن رصد ذلك عبر دعم الجهود شبة القارية المعنية بإقامة منطقة التجارة الحرة القارية، حيث استضافت مصر القمة المعنية بإنشاء منطقة التجارة الحرة الثلاثية (سادك، كوميسا، إياك) في مدينة (شرم الشيخ) في ١٠ يونيو ٢٠١٥، والتي ضمت في إطارها (٢٦) دولة والبالغ إجمالي

مساحتها نحو (١٧,٣) مليون كيلو متر مربع، وقضت بتحرير من (٦٠–٨٥%) من بنود التعريفة الجمركية بمجرد دخول الاتفاقية حيز النفاذ، أما النسبة المتبقية (١٥–٤٠%) سيتم التفاوض بشأنها خلال فترة تتراوح ما بين خمس إلى ثماني سنوات[٩٣].

كما دفعت مصر في إطار رئاستها للاتحاد الأفريقي باتجاه دخول منطقة التجارة الحرة القارية حيز النفاذ في ٣٠ مايو ٢٠١٩ وذلك بعد استيفاء عدد التصديقات اللازمة لذلك (٢٢ تصديق) في ٢٩ أبريل ٢٠١٩، وقد أُعلِنَ عن إطلاق المرحلة التشغيلية لها في إطار قمة رؤساء الدول والحكومات للاتحاد الأفريقي المنعقدة في (نيامي) بالنيجر في ٧ يوليو ٢٠١٩، علماً بأن الاتفاقية المنشئة لهذه المنطقة كان قد تم تبنيها في إطار قمة عقدت في العاصمة الرواندية "كيجالي" في ٢١ مارس ٢٠١٨[٩٤]، وتكمن أهميتها بالأساس في تعزيز معدلات التجارة الأفريقية البينية، والتي تشير التقديرات المرتبطة بها إلى محدوديتها، حيث مثلت نحو (١٥,٥%) و(١٦,١%) من مجمل حجم تجارة أفريقيا الخارجية خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ على الترتيب[٩٥]، لذا تستهدف هذه المنطقة تعزيز التجارة الأفريقية البينية بقيمة (٣٤,٦) مليار دولار أو بنسبة (٥٢,٣%) من إجمالي حجم تجارتها الخارجية عام ٢٠٢٢[٩٦].

٢– الاستثمارات المصرية في أفريقيا

تعد بمثابة أحد الجوانب الرئيسية لدائرة التفاعلات الاقتصادية المصرية نحو أفريقيا، وينصرف الحديث في هذا الإطار إلى التطرق لواقع الاستثمارات المصرية في أفريقيا، ويمكن القول أن الاتجاه العام لحجم هذه الاستثمارات قد ارتفع بشكل تدريجي منذ عام ٢٠١٤ وتحديداً مع حلول عام ٢٠١٨، حيث بلغ إجمالي الاستثمارات المصرية في القارة الأفريقية نحو (١٠,٢) مليار دولار في هذا العام[٩٧]، وارتفعت لتصل إلى (١٣) مليار دولار في عام ٢٠٢١[٩٨] بزيادة قدرها (١,٧) مليار دولار مقارنة بعام ٢٠١٩ الذي بلغت فيه قيمة الاستثمارات المصرية في القارة نحو (١١,٣) مليار دولار، وفي المقابل بلغت الاستثمارات

الأفريقية في مصر نحو (٣) مليارات دولار في ذات العام[٩٩]، وهو ما يشكل ارتفاعاً بالمقارنة بعام ٢٠١٨ الذي بلغت خلاله نحو (٢,٨) مليار دولار[١٠٠].

واتساقاً مع تنامي حجم الاستثمارات المصرية في أفريقيا فقد ارتفعت قدرة الدولة المصرية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل تدريجي منذ عام ٢٠١٤، حيث جاءت مصر ضمن قائمة أبرز خمس دول أفريقية في هذا الشأن، إذ احتلت الترتيب الرابع في عام ٢٠١٤ وذلك بعد كل من (جنوب أفريقيا، الكونغو، موزمبيق) حيث بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة لها نحو (٤,٨) مليار دولار[١٠١]، واحتلت الترتيب الثاني في عامي (٢٠١٥، ٢٠١٦) حيث بلغ حجم هذه الاستثمارات نحو (٦,٩) مليار دولار[١٠٢] و(٨,١) مليار دولار على التوالي[١٠٣].

وقد تصدرت مصر قائمة الدول الأفريقية في هذا الشأن خلال الأعوام (٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠)، حيث بلغ حجم الاستثمارات الوافدة إليها نحو (٧,٤) مليار دولار[١٠٤] و(٦,٨) مليار دولار[١٠٥] و(٩) مليار دولار[١٠٦] و(٥,٩) مليار دولار[١٠٧] على الترتيب، وللمزيد من التفاصيل يمكن الاطلاع على الجدول رقم (٨) الموضح أدناه، وفي ذات الإطار احتلت مصر الترتيب الأول كأفضل وجهة للاستثمار في أفريقيا خلال الأعوام الثلاثة (٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠) وذلك وفقاً للتقرير السنوي الصادر عن "بنك راند ميرشانت" (Rand Merchant Bank) والذي يعد بمثابة أحد أكبر البنوك الاستثمارية العاملة في القارة الأفريقية، ويليها كل من جنوب أفريقيا والمغرب على الترتيب في عام ٢٠١٨[١٠٨] وكل من المغرب وجنوب أفريقيا على الترتيب في عامي ٢٠١٩[١٠٩] و٢٠٢٠[١١٠].

جدول رقم (٨)

الدول الأكثر جذباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة في أفريقيا (بالمليار دولار) منذ عام ٢٠١٤م

	٢٠١٤		٢٠١٥		٢٠١٦		٢٠١٧		٢٠١٨	
	الدولة	القيمة	الدولة	القيمة	الدولة	القيمة	الدولة	القيمة	الدولة	القيمة
(١)	جنوب أفريقيا	٥,٧	أنجولا	٨,٧	أنجولا	١٤,٤	مصر	٧,٤	مصر	٦,٨
(٢)	جمهورية الكونغو	٥,٥	مصر	٦,٩	مصر	٨,١	إثيوبيا	٣,٦	جنوب أفريقيا	٥,٣
(٣)	موزمبيق	٤,٩	موزمبيق	٣,٧	نيجيريا	٤,٤	نيجيريا	٣,٥	جمهورية الكونغو	٤,٣
(٤)	مصر	٤,٨	غانا	٣,٢	غانا	٣,٥	غانا	٣,٣	المغرب	٣,٦
(٥)	نيجيريا	٤,٧	المغرب	٣,٢	إثيوبيا	٣,٢	المغرب	٢,٧	إثيوبيا	٣,٣

المصدر: جدول من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCATAD) الصادر في الأعوام (٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢١)

٢٠١٩						٢٠٢٠					
الدولة	مصر	جنوب أفريقيا	جمهورية الكونغو	نيجيريا	إثيوبيا	الدولة	مصر	جمهورية الكونغو	جنوب أفريقيا	إثيوبيا	نيجيريا
القيمة	٩	٤,٦	٣,٤	٣,٣	٢,٥	القيمة	٥,٩	٤	٣,١	٢,٤	٢,٤

وقد تركزت الاستثمارات المصرية في أفريقيا في عدة مجالات من قبيل (البناء، الكيماويات، التعدين، الأدوية، المستحضرات الصيدلانية، الاتصالات والمكونات الإلكترونية، الخدمات المالية)[١١١]، كما تعددت المشروعات الاستثمارية ذات الطابع التنموي التي تنفذها مصر داخل أفريقيا، ومنها ما يتعلق ببعض الوزرات المصرية من قبيل وزارة الري المصرية والتي قامت بتنفيذ جملة من المشروعات ولعل من أهمها إنشاء (٥) سدود وحفر(٧٥) بئر جوفي وميكنة (٢) بئر جوفي بأوغندا، حفر (١٨٠) بئر جوفي في كينيا و(٦٠) بئر في تنزانيا و(١٠) آبار بإقليم "دارفور" بالسودان، فضلاً عن تنفيذ (٦) محطات مياه شرب جوفية لتوفير مياه نقية لمواطني مدينة "جوبا" بجنوب السودان[١١٢]، وكذلك وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي والتي قامت بتنفيذ بعض المشاريع ولعل من أهمها إنشاء (٨) مزارع نموذجية وذلك من إجمالي (٢٢) مزرعة تهدف الانتهاء منها بحلول نهاية عام ٢٠٢٠[١١٣].

وعلى مستوى آخر تعمل بعض الشركات المصرية على تنفيذ مشروعات استثمارية في أفريقيا، ولعل من أبرزها شركة "المقاولون العرب" والتي تعمل في أفريقيا منذ عام ١٩٦٤، وتستحوذ على السواد الأعظم من هذه المشروعات، حيث تتواجد في (٢٣) دولة أفريقية،

وتتمثل المشروعات التي تقوم الشركة بتنفيذها بالأساس في مشروعات البنية التحتية والطرق الكبرى والمشروعات الصحية، وقد قامت بتنفيذ مشروعات عديدة ولعل من بينها إنشاء مجمع الحكومات ومقر حاكم ولاية "لاجوس" بنيجيريا، إنشاء مدينة "فيش تاون" السكنية في "مالابو" وقاعة الاحتفالات الرئاسية وتوسيع مطار غينيا الاستوائية، إنشاء مبنى وزارة الخارجية والبنك المركزي الأفريقي في تشاد، تصميم وتنفيذ مبنى وزارة الدفاع في "كيجالي" برواندا، فضلاً عن إنشاء مبنى وزارة المالية بالجزائر ومطار الناضور الدولي بالمغرب[١١٤].

ويضاف لذلك تصميم وتشييد سد ومحطة روفيجي للكهرباء بمنطقة "ستيجلر جورج" في تنزانيا وذلك بالشراكة مع شركة "السويدي الكتريك" (السويدي للكابلات)، وتبلغ السعة التخزينية للسد نحو (٣٤) مليار متر مكعب، ويبلغ ارتفاعه نحو (١٣٠) متر، ويصل عرضه إلى (٧٠٠) متر[١١٥]، ويهدف إلى توليد الكهرباء بقدرة (٢١١٥) ميجاوات لتلبية احتياجات الطاقة والتحكم في تدفق المياه في فترة الفيضانات وتوفير الاحتياجات المائية اللازمة في تنزانيا، ومن المفترض أن يتم الانتهاء منه في عام ٢٠٢٢[١١٦]، كما يوجد عدد من الشركات المصرية الأخرى التي لديها استثمارات في أفريقيا ولعل من أهمها (القلعة القابضة، أوراسكوم للإنشاءات، أسيك القابضة للأسمنت، الأهلي كابيتال القابضة، الريادة للبناء، أسكوم للجيولوجيا والتعدين، الشركة المصرية الدولية للصناعات الدوائية، شركة موبي سيرف القابضة، شركة السويدي الكتريك، فضلاً عن شركة اكرو مصر للشدات والسقالات المعدنية)[١١٧].

كما تبنت الدولة المصرية طرح عدد من المشروعات الاستثمارية لدعم شبكة البنية التحتية العابرة للحدود وقطاع النقل والمواصلات في أفريقيا كأحد المتطلبات الرئيسية لتعزيز التكامل الإقليمي القاري، ولعل من أبرزها إقامة مشروع "طريق القاهرة – كيب تاون"، واتساقاً مع السياسة المصرية الرامية لتعزيز واقع الاستثمارات في أفريقيا، فقد قامت مصر بتنظيم واستضافة منتديات معنية بالاستثمار في أفريقيا، والتي تعد بمثابة إطار مؤسسي متعدد الأطراف يشمل حضور رؤساء الدول والحكومات والوزراء والمسئولين في الدول الأفريقية وذلك إلى جانب ورجال الأعمال والمستثمرين والشخصيات رفيعة المستوى من رجال الأعمال

من مصر وأفريقيا ومختلف دول العالم، وقد عقدت بشكل منتظم سنوياً في أربع نسخ متتالية، حيث عقدت النسخة الأولى في الفترة (٢٠ – ٢١) فبراير ٢٠١٦[١١٨]، بينما عقدت النسخة الثانية منه تحت شعار "دفع الاستثمار من أجل النمو الشامل" وذلك خلال الفترة (٧ –٩) ديسمبر ٢٠١٧[١١٩]، في حين عقدت النسخة الثالثة تحت عنوان "القيادة الجريئة والالتزام الجماعي: تعزيز الاستثمارات البينية الأفريقية" خلال الفترة (٧ – ٩) ديسمبر ٢٠١٨[١٢٠]، وصولاً للنسخة الأخيرة التي عقدت تحت عنوان "استثمر في أفريقيا" في الفترة من (٢٢ – ٢٣) نوفمبر ٢٠١٩[١٢١].

وقد تم تنظيم هذه المؤتمرات من قِبل وزارة الاستثمار والتعاون الدولي بالتعاون مع الوكالة الإقليمية للاستثمار التابعة لمنظمة الكوميسا وذلك في مدينة "شرم الشيخ" فيما عدا النسخة الأخيرة التي تم تنظيمها من قِبل وزارة الاستثمار والتعاون الدولي إلى جانب وزارتي الخارجية والتجارة والصناعة المصرية واستضافتها العاصمة الإدارية الجديدة، وتمخضت كافة هذه المؤتمرات عن تبني جملة من المخرجات الرئيسية ولعل من أبرزها إنشاء صندوق ضمان مخاطر الاستثمار في أفريقيا وإبرام (٣٠) اتفاقية بقيمة (٣,٥) مليار دولار في عدة مجالات من قبيل (الاستثمار، المشروعات الوطنية وريادة الأعمال، تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، البنية التحتية، والتعاون التقني) وذلك في إطار مؤتمر عام ٢٠١٨[١٢٢]، والتوقيع على (١٣) اتفاقية تبلغ قيمتهم نحو (٣) مليار دولار وذلك في مؤتمر عام ٢٠١٩[١٢٣].

وفي ذات السياق قامت مصر باستضافة منتدى "رؤساء هيئات الاستثمار في أفريقيا" في مدينة "شرم الشيخ" للمرة الأولى من نوعها خلال الفترة (١١–١٤) يونيو ٢٠٢١، والذي تولت تنظيمه "الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة" وذلك تحت شعار "التكامل من أجل النمو"، والذي حضره وزراء ورؤساء هيئات الاستثمار من (٣٤) دولة أفريقية وعدد من ممثلي كبرى المؤسسات والتكتلات الاقتصادية الدولية والأفريقية، وتمثل الهدف الرئيسي منه في إتاحة إطار متعدد الأطراف قائم على الشراكة لتبادل التجارب والخبرات والرؤى من أجل تعزيز واقع ومستقبل البيئة الاستثمارية في القارة بكافة أبعادها المختلفة[١٢٤].

- **خاتمة**

من خلال تناول وتحليل الأجزاء البحثية وفي ضوء ما طرحه الموضوع محل الدراسة من تساؤلات مختلفة، تم التوصل إلى جملة من **الخلاصات والاستنتاجات الرئيسية**، والمتمثلة فيما يلي:

١- وجود تغير جذري إيجابي على كافة الأصعدة فيما يخص واقع السياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا منذ عام ٢٠١٤ وذلك بالمقارنة بالفترات السابقة على هذه الفترة الزمنية، ولعل ذلك يربط بشكل رئيسي بالتغير الاستراتيجي في توجهات القيادة السياسية المصرية، والتي باتت تدرك حتمية استعادة المكانة التقليدية لمصر في أفريقيا بعد سنوات من الانقطاع، والتي أثرت بدروها بشكل سلبي على الوجود المصري في القارة لصالح بعض القوى الإقليمية غير الأفريقية، ولعل على رأسها إسرائيل وإيران وتركيا، وهو ما دفع مصر للتركيز على تكثيف تفاعلاتها وعلاقاتها بأفريقيا على كافة المستويات المختلفة.

٢- ثمة تنامي ملحوظ في مختلف مؤشرات التقارب السياسي المصري مع القارة الأفريقية، ولعل هذا ما تبلور بشكل جلي من خلال كثافة الزيارات الرئاسية للدول الأفريقية، والتي شكلت جانب كبير من مجمل الزيارات الرئاسية الخارجية، وحرص القيادة السياسية المصرية على حضور مختلف قمم الاتحاد الأفريقي منذ عام ٢٠١٤ وحتى تاريخه، وهو ما شكل نافذة هامة لتعزيز الروابط والصلات مع عموم الدول الأفريقية، والتي كانت قد تأثرت منذ أواسط عقد التسعينيات من القرن العشرين، وكذلك تنامي المشاركات المصرية في مختلف القمم الدولية التي تكون أفريقيا الفاعل الرئيسي في إطارها، فضلاً عن استضافة وتنظيم مصر للعديد من الفعاليات الأفريقية ذات الطبيعة السياسية، وهو ما ساهم في تعزيز الثقل السياسي التقليدي لمصر في القارة الأفريقية.

٣- لعبت السياسة الخارجية المصرية دوراً مؤثراً تجاه أفريقيا منذ عام ٢٠١٤ فيما يخص القضايا المركزية المختلفة التي تشكل محاور ارتكاز رئيسية لمنظومة السلم والأمن

الإقليميين في أفريقيا، والمتمثلة في التسوية السلمية للصراعات عبر مرحلها المختلفة سواءً قبل وقوعها عبر تبني تدابير صنع السلم أو أثناء الصراع عبر تبني تدابير حفظ السلم أو ما بعدها عبر تبني إجراءات بناء السلم، ومكافحة الإرهاب عبر دعم مختلف الأطر القانونية والمؤسسية المعنية بمنع ومكافحة الإرهاب في أفريقيا سواءً على المستوى القاري أو الفرعي.

وقد شكلت منطقة الساحل والصحراء نقطة أولوية للتحركات المصرية في هذا الشأن، نظراً لكونها تشكل منطقة ذات عمق استراتيجي للدولة المصرية من جانب، ولمواجهة التهديدات والمخاطر المتنامية المرتبطة بالجماعات الإرهابية العابرة للحدود وعلى رأسها جماعة بوكو حرام وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من جانب آخر، ويضاف لما سبق مكافحة الهجرة غير الشرعية في أفريقيا، والتي شكلت تهديداً للاستقرار والأمن الداخلي في الدول الأفريقية، وقد ارتكزت السياسة المصرية على دعم مختلف المبادرات والبرامج الدولية والإقليمية المعنية بمواجهة هذه الظاهرة.

٤- ارتكزت السياسة المصرية على دعم مختلف أبعاد التفاعلات الاقتصادية مع القارة الأفريقية منذ عام ٢٠١٤، فعلى مستوى التجارة مع أفريقيا نجد أنها قد ارتفعت بشكل تدريجي حتى تاريخه، وشكلت العلاقات الاقتصادية مع تجمع "كوميسا" الدائرة الرئيسية لتجارة مصر مع مختلف التجمعات الإقليمية الاقتصادية في أفريقيا، كما ارتفعت نسبة مساهمة مصر في التجارة الأفريقية البينية خلال الفترة محل الدراسة، وهو ما يتسق مع التوجهات المصرية القائمة على دعم التكامل الإقليمي الاقتصادي، والتي أسفرت عن دخول منطقة التجارة الحرة القارية حيز النفاذ في ظل رئاسة مصر للاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٩.

كما شكلت الاستثمارات المصرية مع أفريقيا نقطة ارتكاز مؤثرة في تفاعلاتها الاقتصادية مع أفريقيا، حيث تعززت بشكل ملحوظ خلال الفترة محل الدراسة، وهو ما تبلور من خلال تنفيذ العديد من المشروعات الاستثمارية وعلى رأسها سد "جوليوس نيريري" في

تنزانيا، وقد عزز من ذلك وجود مصر ضمن قائمة الدول الأفريقية الأكثر جذباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة في أفريقيا خلال هذه الفترة.

٥- تشير الرؤية المستقبلية إلى وجود استمرارية مرجحة فيما يخص تنامي التوجهات والتحركات المصرية تجاه أفريقيا على كافة المستويات بشكل كبير، وذلك انطلاقاً من الأهمية الاستراتيجية التي تطرحها أفريقيا في إطار المنظومة المستقبلية للأهداف والمصالح المصرية وفقاً لمبدأ المنافع المشتركة، ويعزز من ذلك ما يشهده النظام الدولي من تغيرات هيكلية مصاحبة للحرب الروسية – الأوكرانية التي بدأت في أواخر فبراير ٢٠٢٢، وهو ما يدفع باتجاه تدعيم إمكانات وفرص التكامل والتعاون المستقبلي المشترك بين مصر وأفريقيا، وذلك من أجل تقليص التداعيات السلبية المصاحبة لهذه الحرب على كافة الأصعدة.

٦- ثمة مجموعة من الأطر المقترحة لتفعيل السياسة المصرية تجاه أفريقيا، ولعل من أبرزها تعزيز دور الدبلوماسية غير الرسمية (الشعبية) وذلك لكونها تلعب أدوار مكملة للدبلوماسية الرسمية، والتركيز بشكل أكبر على مختلف مكونات القوة الناعمة نظراً لتعاظم التأثيرات المرتبطة بها إلى جانب استمرار التركيز على القوة الصلبة بمكوناتها المختلفة، ورفع تكلفة مناوئة المصالح المصرية في أفريقيا من قِبل الأطراف الخارجية غير الأفريقية والساعية لتقليص وتهميش التأثير المصري في القارة، وذلك عبر تبني العديد من البرامج والمبادرات المتنوعة في شتى المجالات التي تلاءم الاحتياجات والمطالب الفعلية للشعوب الأفريقية، ويضاف إلى ذلك أهمية التركيز على تعزيز المدركات الإيجابية بشأن حقيقة السياسة المصرية في أفريقيا عبر تصحيح بعض المغالطات في الصورة الذهنية النمطية لدى الجانب الأفريقي تجاه مصر.

المراجع والمصادر

[١]– د. محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثالثة، ٢٠١٣) ص ص:٧-١٠

[2]- Graham Allison**, Essence of Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis** (Boston: Little, Brown and Company, Sep 1971) pp:29-33 , 72-77**,** 162-169.

[3]- Norwich University, "5 Key Approaches to Foreign Policy Analysis", available at: **https://bit.ly/3RJXxaH,** Access Date. 8 Oct 2022

[4] - **Idem**

[٥] - الهيئة العامة للاستعلامات، "العلاقات المصرية - الأفريقية عقب ثورة ٣٠ يونيو"، تاريخ الدخول: ٢٦ يناير ٢٠٢١، متاح على: **https://bit.ly/3c7A5TT**

[٦] - مجلس النواب المصري، "اللجان النوعية: لجنة الشئون الأفريقية"، تاريخ الدخول: ٣٠ يناير ٢٠٢١، متاح على: **https://bit.ly/3euOVHD**

[٧]– الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية (EAPD)، تاريخ الدخول ١٧ أكتوبر ٢٠٢٢، متاح على: **https://bit.ly/3CEUZ8u**

[8]- Pan African Parliament, "PAP: About US", Access Date: 30 Jan 2021, Available at: **https://bit.ly/2L9mvUY**

[9] - African Union, **Constitutive Act of The African Union,** Lomé, 11 July 2000, Articles: 6-8.

[10] - Ahramonline, "Egypt to chair African Union Summit in 2019", 28 Jan 2018, Access Date: 30 Jan 2021, Available at: **https://bit.ly/2YqHxkO**

[١١]- الهيئة العامة للاستعلامات، "مصر في أفريقيا من عبد الناصر إلى السيسي"، ٦ فبراير ٢٠١٩، تاريخ الدخول: ٢٩ يناير ٢٠٢١، متاح على **https://bit.ly/3ve6uOh**

[12]- Deutsche Welle, "Egypt President Abdel-Fattah el-Sissi takes over chair of African Union", Access Date: 30 Jan 2021, Available at: **https://bit.ly/3r7cjf2**

[١٣] - موقع رئاسة جمهورية مصر العربية، "الرئيس عبد الفتاح السيسي يتوجه إلى جيبوتي لعقد لقاء قمة مع رئيس جمهورية جيبوتي"، ٢٧ مايو ٢٠٢١، تاريخ الدخول: ٢٤ يوليو ٢٠٢١، متاح على: **https://bit.ly/3zCtHMZ**

[١٤] - الهيئة العامة للاستعلامات، "معلومات أساسية: الموقع والمساحة"، تاريخ الدخول: ٢٥ يوليو ٢٠٢١، متاح على: **https://bit.ly/3y3vmdL**

[١٥] - الهيئة العامة للاستعلامات، "المنتدى الأفريقي الأول لمكافحة الفساد"، ١٢ يونيو ٢٠١٩، تاريخ الدخول: ٢٥ يناير ٢٠٢١، متاح على: **https://bit.ly/36aQe7h**

[16]- African Union, **African Union Convention on Preventing and Combating Corruption** (Maputo , 11 July 2003)

[17]- Ahmed Morsy, "African anti-corruption forum", Ahramonline, 13 Jun 2019, Access date: 20 Jun 2020, Available at: **https://bit.ly/2vzlJbC**

[١٨]- وزارة الخارجية المصرية، "مصر تستضيف اجتماعات الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء"، ١ أبريل ٢٠١٩، تاريخ الدخول: ٢٠ يناير ٢٠٢٠، متاح على: **https://bit.ly/2U9okDa**

[19] - African Peer Mechanism Review, "APRM: Members", Access Date: 25 Jan 2021, Available at: **https://www.aprm-au.org/map-areas/**

[20] African union," African Peer Review Mechanism (APRM)", Access Date: 20 Jun 2020, Available at: **https://au.int/en/organs/aprm**

[21]- United Nations Development Programme," Aswan Forum 2019: UNDP's experts discuss interlinkages between sustaining peace and development in Africa"، Access Date 1 Feb 2020، **https://bit.ly/31gX3k3**

[22]- ASWAN FORUM, "Aswan Forum agenda"، Access Date 1 Feb 2020, **https://www.aswanforum.org/**

[٢٣] - الهيئة العامة للاستعلامات، "منتدى أسوان للسلام والتنمية المستدامة في دورته الثانية"، ١ مارس ٢٠٢١، تاريخ الدخول: ٨ سبتمبر ٢٠٢١، متاح على: **https://sis.gov.eg/Story/216506?lang=ar**

[٢٤] - الهيئة العامة للاستعلامات، "النسخة الثالثة من منتدى أسوان للسلام والتنمية المستدامين"، ٢٠ يونيو ٢٠٢٢، تاريخ الدخول: ٨ ديسمبر ٢٠٢٢ متاح على: **https://bit.ly/3M9stAf**

[25]- Deutsche Welle, **Op.Cit.**

[٢٦] - الهيئة العامة للاستعلامات، "مصر وقضية المياه"، ١٦ يونيو ٢٠٢٢، تاريخ الدخول :١٢ أغسطس ٢٠٢٢، متاح على: **https://bit.ly/3CBkBTD**

[٢٧] - الهيئة العامة للاستعلامات، "مصر وسد النهضة"، ١٦ يونيو ٢٠٢٢، تاريخ الدخول: ١٤ أغسطس ٢٠٢٢، متاح على: **https://bit.ly/3TmYkzQ**

[٢٨] - الهيئة العامة للاستعلامات، "نص إعلان المبادئ حول مشروع سد النهضة"، تاريخ الدخول: ٧ فبراير ٢٠٢١، متاح على: **https://bit.ly/3tvx7il**

[29]- United Nations, **Convention on the Law of the Non-navigational Uses of International Watercourses 1997** (New York: General Assembly, 2014).

[٣٠] - الهيئة العامة للاستعلامات، " مصر وسد النهضة"، **مرجع سبق ذكره**

[٣١] - **المرجع السابق**

[32]- Enterprise, "Washington GERD talks wrap without agreement as Ethiopia no-shows" , 1 March 2020, Access Date: 7 Feb 2020, Available at: **https://bit.ly/2MKPHSX**

[33] - UN, "Water cooperation between States 'key' to Blue Nile dam project", 29 June 2020, Access Date: 29 June 2020, Available at: **https://bit.ly/39ZhqYZ**

[٣٤] - فرنسا ٢٤،" إثيوبيا تعلن ملء سد النهضة في مرحلته الأولى وسط مساعي أفريقية لحل الأزمة"، ٢١ يوليو ٢٠٢٠، تاريخ الدخول: ٧ فبراير ٢٠٢١، متاح على: **https://bit.ly/39TK1yK**

[٣٥] - الهيئة العامة للاستعلامات، "مصر وسد النهضة"، **مرجع سبق ذكره**

[36] - United Nations, "Security Council Presidential Statement Encourages Egypt, Ethiopia, Sudan to Resume Talks on Grand Renaissance Dam Project", 15 Sep 2021, Access Date: 16 June 2022, Available at: **https://press.un.org/en/2021/sc14637.doc.htm**

[٣٧]- الهيئة العامة للاستعلامات، "معلومات أساسية: الموقع والمساحة"، **مرجع سابق**.

[٣٨] - الهيئة العامة للاستعلامات، "المبادرة المصرية لحل الأزمة الليبية"، تاريخ الدخول: ١٨ فبراير ٢٠٢١، متاح على: **https://bit.ly/3k0lU4N**

[39] - Temehu, "Government of National Accord (GNA)", Access Date:15 Oct 2022**,** Available at: **https://www.temehu.com/gna.htm**

[40] - Deutsche Welle, "Turkey-Libya maritime deal triggers Mediterranean tensions", 29 Nov 2019, Access Date:18 Feb 2021, Available at: **https://bit.ly/3qIGo4s**

[41]- German Federal Government, **The Berlin Conference on Libya**, Berlin , 19 Jan 2020

[42] - State Information Service, "Sisi reveals "Cairo Declaration" to resolve Libyan crisis" 6 June 2021, Access Date: 18 Feb 2021, Available at: **https://bit.ly/3pwuU2S**

[43]- Egypt Today, "Egypt welcomes outcome of 3rd round of Libyan constitutional committee meetings", 20 June 2022, Access Date: 18 Feb 2020, Available at: **https://bit.ly/3rFF0Sg**

[44]- State Information Service, "Egypt wins membership of AU Peace & Security Council for 2020-2022 with overwhelming majority", 07 February 2020, Access Date: 11 Feb 2020, Available at: **https://bit.ly/3bs8JF6**

[٤٥] - تجدر الإشارة إلى حصول مصر على عضوية في مجلس الأمن الدولي أربع مرات سابقة وهي: (١٩٤٦)، (١٩٤٩-١٩٥٠)، (١٩٨٤-١٩٨٥)، (١٩٩٦ – ١٩٩٧) متاح على:
United Nations, Security Council, Countries Elected Members of the Security Council, Available at: **http://www.un.org/en/sc/members/elected.asp**

[46]- Egyptian Ministry of Foreign Affairs**,** "Egypt and the Security Council: Non- Permanent Membership 2016-2017, Access date 1 Feb 2020, Available at **https://bit.ly/37TxZCa**

[٤٧]- وزارة الخارجية المصرية، "بمناسبة انتهاء عضوية مصر بمجلس الأمن: كيف تصدت الدبلوماسية المصرية للدفاع عن المصالح العربية والأفريقية"، ٢٧ ديسمبر ٢٠١٧، تاريخ الدخول: ٢٨ يناير ٢٠٢٠، متاح على: **https://bit.ly/2GK4Ayc**

[٤٨] - الهيئة العامة للاستعلامات، مصر...وحصاد رئاسة الاتحاد الافريقي عام ٢٠١٩"، ٢٠ يناير ٢٠٢٠، تاريخ الدخول: ٢٨ فبراير ٢٠٢٠، متاح على: **https://bit.ly/31Cn4KR**

[49] - Egypt Today, "Kenya, Somalia hold summit meeting mediated by Egypt", 25 Sep 2019, Access Date: 5 Feb 2020, Available at :**https://bit.ly/38620P6**

[50] - United Nations, "List of peacekeeping operations 1948 – 2013", Access Date: 6 Feb 2020, Available at: **https://peacekeeping.un.org/sites/default/files/operationslist.pdf**

[51] - United Nations, "Summary of Troops Contributing Countries by Ranking: Police, UN Military Experts on Mission, Staff Officers and Troops", 31 May 2022, Access Date: 6 Aug 2022, Available at: **https://bit.ly/3ebcd5**

[52]- United Nations, "Summary of Contribution to UN Peacekeeping by Country، Mission and Post: Police, UN Military Experts on Mission, Staff Officers and Troops" **Op.Cit.**

[٥٣]- وزارة الخارجية المصرية، "ملحق توثيقي: عضوية مصر غير الدائمة في مجلس الأمن الدولي (٢٠١٦- ٢٠١٧)"، **السياسة الدولية** (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد ٢١٢، المجلد ٥٣، أبريل ٢٠١٨) ص ص: ١٩، ٢٠

[54]- Cairo International Center for Conflict Resolution، Peacekeeping and Peace Building, "CCCPA History" , Access Date 1 Feb 2020, available at **https://bit.ly/3bcashT**

[55] - CCCPA, "Pre-Deployment Training for Egyptian Troops Joining MINUSCA", 15 Dec 2016, Access Date: 3 Feb 2021, Available at: **https://bit.ly/3cAmHYA**

[56] - CCCPA, "Two Pre-Deployment Trainings for Egyptian Peacekeepers", Access Date: 3 Feb 2021, Available at: **https://bit.ly/39KLPtH**

[57] - CCCPA, "Pre-Deployment Training for Egyptian Troops Joining MINUSMA", 13-17 December 2020, Access Date: 3 Feb 2021, Available at: **https://bit.ly/3atJQsY**

[58]- CCCPA, "CCCPA Holds Training Course for NARC Military Observers", 25 Oct 2020, Access Date: 3 Feb 2021, Available at: **https://bit.ly/2O3BeSp**

[59]- CCCPA, "20th Anniversary of the Protection of Civilians in Peacekeeping Operations: Training of Trainers Course", 13 OCT 2019, Access Date: 3 Feb 2021, Available at: **https://bit.ly/3rkrCkt**

[60] - African Union, Policy on Post Conflict and Reconstruction and Development (Addis Ababa: Commission of the African Union , Peace and Security Department ,2006) p, 6,9

[٦١] - د. خالد حنفي علي، "الدور المصري في إعادة الإعمار والبناء في أفريقيا: طبيعة الاستجابة، التجارب المنافسة، مواطن القوة والضعف"، **ورشة عمل المنظومة الأفريقية لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد الصراع وعلاقتها بالسياق الأممي لبناء واستدامة السلام** (القاهرة: مركز القاهرة لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام، مايو ٢٠١٧) ص.٧

[٦٢]- وزارة الخارجية المصرية، "مساعد وزير الخارجية للمنظمات والتجمعات الأفريقية تستقبل وفداً أفريقيا لتفعيل مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات"، ٢٢ ديسمبر ٢٠١٩، تاريخ الدخول: ٢ فبراير ٢٠٢٠، متاح على: **https://bit.ly/2vJlRFx**

[٦٣]- الاتحاد الأفريقي، **تنشيط وتفعيل سياسة الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاع: خيارات السياسات العملية وتدابير التكيف للحلول المستدامة لمعالجة الأسباب الرئيسية لتحديات النزوح القسري في أفريقيا** (أديس أبابا: المجلس التنفيذي، الدورة العادية الرابعة والثلاثون، ٧-٨ فبراير ٢٠١٩) ص ٣.

[64]- United Nations, "PBC members for 2021", Access Date; 4 Feb 2021, Available at: **https://bit.ly/3ax6cd7**

[65]-United Nations, "PBC Mandate", Access Date; 4 Feb 2021, Available at: **https://bit.ly/2LjtoTH**

[66]- Institute for Economics and Peace, **Global Terrorism Index 2015** (Sydney: IEP , 2015) P.9, See also: Institute for Economics and Peace , **Global Terrorism Index 2014** (Sydney: IEP, 2014) P.8

[67]- African Union, "**List of countries which have signed, ratified/acceded to the OAU convention on the prevention and combating of terrorism**", Access Date: 7 Feb 2020, Available at: **https://bit.ly/3tkJpK6**

[68] - African Union, "List of countries which have signed, ratified/acceded to the protocol to the OAU convention on the prevention and combating of terrorism", Access Date: 7 Feb 2020, Available at: **https://bit.ly/3jfOgaZ**

[69] - Institute for Economics and Peace, **Global Terrorism Index 2020** (Sydney: IEP , 2020) p.15 P.14, Institute for Economics and Peace, **Global Terrorism Index 2018** (Sydney: IEP, 2018) p.15

[70] - Shay Shaul, "Egypt and the CEN-SAD counterterrorism", International Institute for counter-Terrorism, 13 January 2019, Access Date 15 Nov 2019, Available at: **https://bit.ly/2uR2OZr**

[71] - Egypt Today, Construction of CEN-SAD regional anti-terrorism center in Cairo completed, 24 June 2018, Access Date: 12 December 2019, Available at: **https://bit.ly/3rnuiOs**

[72]- Shay Shaul, **Op.Cit**.

[٧٣] - وزارة الدفاع المصرية، "انطلاق فعاليات التدريب المشترك لمكافحة الإرهاب بين عناصر من دول تجمع الساحل والصحراء بقاعدة محمد نجيب العسكرية"، ١٣ يونيو ٢٠١٩، متاح على: **https://bit.ly/3V5BgHs**

[٧٤]- وزارة الخارجية المصرية، "ملحق توثيقي: عضوية مصر غير الدائمة في مجلس الأمن الدولي (٢٠١٦- ٢٠١٧)"، **مرجع سبق ذكره**، ص: ٢٢، ٢٣

[٧٥]- بوابة الأهرام، "الدبلوماسية المصرية: جهود متميزة في مكافحة الإرهاب والفكر المتطرف في عام ٢٠١٩"، ٣٠ ديسمبر ٢٠١٩، تاريخ الدخول ٢ فبراير ٢٠٢، متاح على: **https://bit.ly/36Tka5c**

[٧٦]- **المرجع السابق**

[77] - United Nations High Commissioner for Refugees, " Figures at a Glance", Access Date: 7 Feb 2020, Available at: **https://bit.ly/2YGld6S**

[٧٨] - على الملط، "مصر.. خطوات جادة لمكافحة الهجرة غير الشرعية"، الهيئة العامة للاستعلامات، ٦ يونيو ٢٠١٨، تاريخ الدخول: ٢٩ يناير ٢٠٢٠، متاح على **https://bit.ly/2v0pS86**

[79] - EU-Horn of Africa Migration Route Initiative ,"AU horn of Africa initiative", Access Date: 11 Feb 2020, Available at: **https://www.khartoumprocess.net/about/au-horn-of-africa-initiative**

[80] - EU-Horn of Africa Migration Route Initiative , "Khartoum process: Actors and governance", Access Date: 11 Feb 2020, Available at : **https://www.khartoumprocess.net/about/actors-and-governance**

[81] - EU-Horn of Africa Migration Route Initiative, **Declaration of the Ministerial Conference of the Khartoum Process** (Rome, 28th November 2014) p.3,4.

[82] - EU-Horn of Africa Migration Route Initiative, "Khartoum process: Actors and governance", **Op.Cit.**

[83] - EU-Horn of Africa Migration Route Initiative, "Khartoum process: Access date: 2 Feb 2020, available at **https://bit.ly/2OoheY0**

[٨٤]- وزارة الخارجية المصـــرية، المشـــاركة المصـــرية في القمة الأفريقية الأوروبية للهجرة، تاريخ الدخول: ٢٨ يناير ٢٠٢٠، متاح على:
https://www.mfa.gov.eg/Arabic/ForeignPolicy/Pages/Combating-Trafficking.aspx

[٨٥]- وزارة الخارجية المصـــرية، "رئاســـة الاتحاد الأفريقي: أولويات الرئاســـة المصـــرية للاتحاد الأفريقي "، تاريخ الدخول: ٢٠١٩/١٢/٢٤، متاح على: **https://bit.ly/37dWc4Q**

[86] - African Union, **African trade statistics yearbook 2020** (August 2020), pp.104, 106

[87] - **Idem**

[88]- African Export-Import Bank, **African-Trade-Report 2019: African Trade in a Digital World** (Cairo: Afreximbank, 2019) p.100

[٨٩]- تأسس تجمع كوميسا بموجب المعاهدة الصادرة في (كمبالا) بأوغندا في ٥ نوفمبر ١٩٩٣م وتم التصديق عليها في (مالاوي) في ٨ ديسمبر ١٩٩٤، متاح في:
COMESA, "COMESA Objectives and Priorities", Access Date: 2 Feb 2022 Available at: **https://bit.ly/3qeepJX**

[٩٠]- الهيئة العامة للاستعلامات، " مصر والتجمعات الأفريقية- مصر والكوميسا"، تاريخ الدخول ٢٥ يناير ٢٠٢١، متاح في: **https://bit.ly/3b2X6oV**

[91] - COMESA, "COMESA Objectives and Priorities", **Op.Cit**.

[٩٢]- وزارة التجارة والصـــناعة، "اتفاقية الكوميســـا "، تاريخ الدخول: ٢٥ يناير ٢٠٢١، متاح في:
https://bit.ly/3oq8vUt

[93] - United Nations, **Economic Commission For Africa, Assessing Regional Integration in Africa VII : Innovation, Competitiveness and Regional Integration** (Addis Ababa, March 2016) pp: 14-15

[94] - African Union, "Operational phase of the African Continental Free Trade Area is launched at Niger Summit of the African Union", 7 July 2019, Access Date: 21 Feb 2020, Available At: **https://bit.ly/32jJ7pV**

[95]- African Export-Import Bank, **African trade report 2019: African Trade in a Digital World** (Cairo: Afreximbank, 2019) p.99

[96] -UNCTAD, **Economic Development in Africa Report 2019: Made in Africa – Rules of Origin for Enhanced Intra-African Trade** (Geneva: UNCTAD, 26 June 2019) p.36

[97]- State Information Service, "Egyptian-African Economic Relations", 9 February 2019, Access Date: 19 Jun 2020, Available at: **https://bit.ly/2SjgVjG**

[98]- Egypt today, "Egyptian investments in Africa record $13B", 1 Jun 2022, Access Date 7 October 2022, Available At: **https://bit.ly/3ed5hVd**

[99]- Noha El Tawil , "Agreements worth LE10B signed in Africa 2019", Egypt today, 23 Nov 2019, Access Date: 20 Jun 2021, Available At: **https://bit.ly/2w9GbA8**

100- Doaa A.Moneim, "African investments in Egypt hit $2.8 bln, Egypt's investments in Africa $10.2 bln: Planning minister", Ahramonline, 4 Oct 2019, Access Date: 26 Jun 2021, Available At: **https://bit.ly/3omElBj**

[101]-United Nations Conference on Trade and Development, **world investment report 2015**: **Reforming International Investment Governance** (Geneva: UNCTAT, 2015), p.32

[102]-United Nations Conference on Trade and Development, **world investment report 2016: Investor nationality: Policy challenges** (Geneva: UNCTAT, 22 July2016) p.38

[103]-United Nations Conference on Trade and Development, **world investment report 2017**: **Investment and the Digital Economy** (Geneva: UNCTAT, 7 Jun 2017) p.44

[104] - United Nations Conference on Trade and Development, **World Investment Report 2018:** Investment and new Industrial Policies (New York & Geneva: UNCTAT, 2018) p.38

[105]- United Nations Conference on Trade and Development, **world investment report 2019: Special Economic Zones** (Geneva: UNCTAT, 12 June 2019) p.34

[106] - United Nations Conference on Trade and Development, **World Investment Report 2020: international production Beyond the pandemic** (New York & Geneva: UNCTAT, 2020) p.28

[107] - United Nations Conference on Trade and Development, **World Investment Report 2021: investing in sustainable recovery** (New York & Geneva: UNCTAT, 2021) p.38

[108]- Rand Merchant Bank, **Where to Invest in Africa**, (Johannesburg: RMB, 2019), p7

[109]- Rand Merchant Bank, **Where to Invest in Africa**, (Johannesburg: RMB, 2020), p7

[110]- Rand Merchant Bank, "RMB releases list of 2021 top 10 investment-attractive African countries", Access Date: 10 Oct 2022 Available at: **https://bit.ly/3T9F1db**

[111] - Egypt & Africa, "Egyptian-African Economic", Relations, 9 Feb 2019, Access Date: 26 Jun 2021, available at: **https://bit.ly/2MoHMKr**

[١١٢]- أميمة سعودي، الهيئة العامة للاستعلامات، " مصر وأفريقيا مشروعات تنموية واعدة"، ٢٦ مارس٢٠١٩، تاريخ الدخول: ٢٣ ديسمبر ٢٠١٩، متاح على: **https://bit.ly/3aebgCX**

[١١٣]- الهيئة العامة للاستعلامات، "مصر وحصاد رئاسة الاتحاد الافريقي عام ٢٠١٩", ٢٠ يناير ٢٠٢٠, تاريخ الدخول: ٢٨ ديسمبر ٢٠١٩, متاح على: **https://bit.ly/3ov3jP4**

[١١٤]- أميمة سعودى، **مرجع سبق ذكره**

[115]- Mike Mwenda,"Tanzania to build Stiegler's Gorge dam in a wildlife reserve and Unesco site", 9 January 2020, Access Date: 3 August 2020, Available at: **https://www.lifegate.com/stieglers-gorge-dam-tanzania**

[116]-The Arab Contractors, "Designing and Construction of Rufiji's Dam and Hydropower Plant – Tanzania", Access Date: 27 Jun 2021, Available at: **https://bit.ly/39oZgzt**

[117] - Egypt & Africa, "Egyptian-African Economic relations", 9 Feb 2019, Access Date: 26 Jun 2021, Available at: **https://bit.ly/2MoHMKr**

[١١٨]- الهيئة العامة للاستعلامات، " النشاط الرئاسي خلال شهر فبراير ٢٠١٦"، ٢٩ مارس ٢٠١٦، تاريخ الدخول: ٢٩ ديسمبر ٢٠١٩، متاح على: **https://bit.ly/2NC36g3**

[١١٩]- الهيئة العامة للاستعلامات، "منتدى أفريقيا ٢٠١٧ بشرم الشيخ"، ٤ ديسمبر ٢٠١٧، تاريخ الدخول: ٢٩ أكتوبر ٢٠١٩، متاح على: **https://bit.ly/2MzUfez**

[120]- Egypt Today, "Africa 2018 to be held in Sharm El Sheikh next December", 15 Sep 2018, Access Date: 29 October 2019, available at: **https://bit.ly/3Tl5Yus**

[١٢١]- الهيئة العامة للاستعلامات، " منتدى الاستثمار في أفريقيا ٢٠١٩"، ٢٥ أغسطس ٢٠١٩، تاريخ الدخول: ٢٩ أكتوبر ٢٠١٩، متاح على: **https://bit.ly/39tC8jf**

[122] - state information service (SIS), "Sisi witnesses end of Africa Forum 2018", 10 December 2018, Access Date 29 October 2019, available at: **https://bit.ly/36lhyQ8**

[١٢٣]- وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، "نتائج منتدى أفريقيا ٢٠١٩ "، تاريخ الدخول: ١٦ ديسمبر ٢٠١٩، متاح على: **https://bit.ly/38K1F5x**

[124] - State Information Service, "IPAs Africa Forum 1", 13 June 2021, Access Date: 2 August 2021, Available at: **https://bit.ly/2VivKan**